٨

الاعتراض باستقامة الوزن

فيما حُكِمَ عليه بالضرورة

د. بدر بن محمد بن خلف الراشد

الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

• حصل على درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وكانت أطروحته بعنوان «**المسائل النحوية والتصريفية في شرح مقصورة ابن دريد لابن خالويه**».

• حصل على درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود، وكانت أطروحته بعنوان «**إرشاد الطلاب إلى لفظ اللباب لأحمد بن محمد الغنيمي: دراسة وتحقيقًا**».

E : badrmr@gmail.com

الملخص

موضوع البحث: «الاعتراض باستقامة الوزن فيما حُكِمَ عليه بالضرورة».

أهداف البحث:

معالجة حُكْم النحويين على شاهد شعري بالضرورة الشعرية، واعتراض نحويٍّ آخر بأنه لو جاء على القياس والاطراد لم ينكسر الوزن، فلا يعد ذلك ضرورة.

منهج البحث: المنهج الوصفي.

أهم النتائج:

١. تَرَجُّح مفهوم الجمهور للضرورة الشعرية، وهو أنها ما وَقَعَ في الشعر مِمَّا لا يجوز وقوعه في النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا، أي أنَّ للشعر لغةً تُمَيِّزُهُ عن النثر.

١. أن محققي النحويين قد أطلق مصطلح: (الشذوذ) على بعض شواهد الضرائر؛ ليَسْلَم من الاعتراض بسلامة الوزن لو جاء الشاعر على الاطراد.

٢. أن محققي النحويين لا يلجؤون إلى الضرورة الشعرية إلا حيث يتعذر التأويل أو التخريج على وجع سائغ.

التوصيات:

٢. العناية بتفصيل الوزن في شواهد الضرورة الشعرية، فقد يفتح ذلك بابًا للخروج بحكم نحوي مختلف عما احتج به صاحب الشاهد.

٣. وجوب التفريق بين المعنى اللغوي للمصطلح العلمي ومفهوم أصحاب أهل الفن له.

الكلمات المفتاحية:

الضرورة الشعرية، الاعتراض، استقامة الوزن، النحو، الشواهد.

المقدمة

الحمد لله الذي أَعْلَى العربيةَ بِكِتَابِهِ، وجعل الفصاحة والبيان ديباجته، والصلاة والسلام على خير الخلق كلهم، وعلى آله وصحبه ومن اقتفى أثرهم واهتدى بهديهم إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن الشِّعر ديوان العرب، به حُفِظَت مآثِرُهم، ورُوِيَت أيّامهم، وهو خِزَانة علومهم، ومُسْتَوْدَع فنونهم، ومَهْجَع أسمارهم، ومَشْرَب آثَارهم، وبه يفاخرون، وبسحره يغالبون، وعن مورده يَصْدُرُون، وإلى بديعه يَطرَبُون.

ولقد كان الشعرُ أصلًا من أصول الاحتجاج، وطريقًا من وسائل الاستدلال ليس في العربية وفنونها فحسب، بل في العلوم الإنسانية كلها مما له إِلٌّ بهذه اللغة الشريفة، ولذا لم يكن بِدْعًا أن يجعل النحويون شعر العرب أحد أصولهم التي يبنون عليه دراساتهم، ويطردون به قواعدهم، فاحْتَلَّ الشعرُ بذلك منزلةً لم تكن لغيره حاشا القرآن الكريم.

ولما كان للشعر هذه المنزلة تبارى علماء اللغة في جمع مأثور العرب منه، وإخضاع قواعد العربية على احتذاء منواله، فإذا ما جاء بَعْضُه مخالفًا لِمَا اطَّرَدَ وشاع أَخْرَجُوهُ على أحسن مخرج إما بالتأويل وإما الانزياح، وإما بتخصيصه بالضرورة الشعرية.

وإذْ كانت الضرورة الشعرية ملاذًا آمنًا لبعض النحويين في النأي بالقاعدة عن الاعتراض، وتخريج الشواهد الشعرية التي ظاهرها مخالفة القواعد، كان لبعضٍ آخرين اعتراضٌ بأن الوزنَ الشعري يُمَكِّنُ الشاعرَ أن يأتي بشعره على القاعدة دون انكسارٍ لوزنه، وهذا ما استوقفني لاختيار موضوعٍ يعالج تلك القضية، فقد يحكم النحويون على شاهد شعري بالضرورة الشعرية، ثم يعترض نحويٌّ آخر بأنه لو جاء على القياس والاطراد لم ينكسر الوزن، فكيف تكون إذن ضرورةً شعرية؟!

وبناء على ذلك فقد هداني الله إلى أن أُفْرِدَ لهذا الموضوع دراسة، بعنوان: «**الاعتراض باستقامة الوزن فيما حُكِمَ عليه بالضرورة**».

ولا أعني بهذا الموضوع ما فَهِمَهُ ابنُ مالك[1] من الضرورة الشعرية بأنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة، فهذا موضوعٌ آخرُ مختلف، إذ كان ابنُ مالك يَحْتَجُّ بتمكن الشاعر من تَغْيِير الأبيات الشعرية، فيوافق القاعدة، ويبني على ذلك تجويز ما ورد في البيت، وهذا المنحى من ابن مالك أخرج صنيعه عن موضوع هذا البحث؛ إذْ ما مِنْ ضرورةٍ إلا ويُمْكِنُ أن يُعَوَّضَ من لفظها غيرُه.

ومناط هذا البحث قائم على ما لا يُحْتَاج إلى تغييرٍ مطلقًا في الشواهد الشعرية، ومع ذلك لو جاء به الشاعر على القياس والاطِّراد لم يختل الوزن، مما يعني أحد أمرين: إما تجويز تلك الظاهرة في الشاهد النحوي، وإما الحكم بأن للشعر لغةً مختلفةً عن النثر، وأن العرب تقضي في الشعر ما لا تقضيه في النثر، وهنا تكمن **أهمية الموضوع**، فإنَّ مناقشة شواهد النحويين التي خُرِّجَتْ على الضرورة تستدعي الوقوف عندها طويلًا وموازنة ذلك ببعض الإيقاعات العروضية، التي تسمح للشاعر بإنفاذها إلى شعره، وما يستحسن منها وما يسترذل، ومن ثم الحكم على هذه الشواهد بأحد الأمرين آنفَي الذكر.

وأستطيع هنا أن أنقل تفريقًا حَسَنًا لأبي إسحاق الشاطبي بين صنيع ابن مالك في فهمه للضرورة الشعرية وموضوع البحث، فإنه لما نَقَلَ طائفة من الأبيات التي استشهد بها سيبويه وابنُ جني في استعمال الضرورة فيما لا يُضْطَرُّ إليه الشاعر أراد أن يفرق بين ذلك وبين صنيع ابن مالك، فقال: «فالجواب: أن هذه المسألة بمعزل عن مسألتنا؛ فإن هذه المسألة في جواز الاستعمال للضرورة حيث لا يُضْطَرُّ إليها، مع اتفاقهم على أنَّ ما اختُصَّ بالشعر لا يُستعمل في الكلام، ولا يُعَدُّ كالمستعمل فيه، إذا أَمْكَن الخروج عن الضرورة بتبديلٍ أو تحريف، وهو المتَّفَقُ عليه، وهو الذي خالف فيه الناظم»[2]. أما **أسباب اختيار هذا الموضوع** فأوجزها فيما يأتي:

(١) يُنْظَر تفصيل ذلك والردود عليه في (ص: ٤٣٨).
(٢) المقاصد الشافية: (١/ ٤٩٣).

١. أنني لم أقف على دراسة مستقلة لهذا الموضوع فيما بين يدي من المصادر.

٢. أن دراسة هذا الموضوع قد تُوقِفُنا على أحكامٍ تُقَرِّبُنا إلى الراجح فيما اختُلِفَ فيه من المسائل، ولا سيما في مفهوم الضرورة الشعرية لدى النحويين.

٣. الوقوف على بعض أسرار التعبير الشعري وفوارقه عن النثر.

أما **حدود البحث** فقد جَمَعْتُ الشواهد الشعرية التي حُكِمَ عليها بالضرورة الشعرية، ثم ينصُّ نحويٌّ ما على أن الشاعر استعمل الضرورة حيث لم يُضْطَرَّ إليها؛ فلو جاء بيتُه على الأصل لم يختل أو ينكسر وزنُه، وهذا يعني أنني سأستبعد الشواهد التي حُكِمَ عليها بأنَّها ضرورة، ولم أقف على من نَصَّ على أن الشاعر استعمل الضرورة حيث لم يُضْطَرَّ إليها.

أما **منهج البحث** فقد اعتمدت المنهج الوصفي، وجمعتُ شواهد الضرورة الشعرية -فيما هو من حدود الموضوع- من كتب الضرائر الشعرية لدى النحويين، وصنفتها حسب أبواب ألفية ابن مالك، ثم استقصيتُ كلام النحويين حول هذه الأبيات، والقضية النحوية التي استشهدوا بالبيت لها، مع العناية باعتراض بعض النحويين لذلك الاستشهاد بأن الشاعر لو جاء بالشاهد على الأصل والقياس لم يختل وزن البيت، وإن كان ثمة خلاف ذكرتُه، ثم أعقب ذلك بمناقشة ما ينص عليه بعض النحويين من أن الشاعر استعمل الضرورة حيث لم يُضْطَرَّ إليها، وبيان ذلك القول وتوجيهه، ومدى موافقته للقواعد العروضية والأوزان الشعرية.

وقد اهتديت بتوفيق الله وتسديده إلى أن **أقسم البحث** مقدمةً وتمهيدًا عن مفهوم الضرورة الشعرية لدى النحويين، ومباحث، وخاتمةً استعرضتُ فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

هذا ما اجتهدتُ فيه شاديًا تأييدَ ربي وتوفيقه، مُدَّخِرًا عَفْوَه ورَحْمَتَه، مُصَلِّيًا على حبيبي محمد.

التمهيد
مفهوم الضرورة الشعرية لدى النحويين

يُشَكِّلُ الوزن مع القافية أهم أركان الشعر العربي، ولولا ذانكم الركنان لاتَّفَقَ الشعر والنثر في كثير من الخصائص، ولَمَّا كان الوزنُ مُقَيِّدًا للشعراء أَذِنَت العرب لهم ببعض الانزياح أو العدول عن الأصل المعمول به؛ إشارةً منهم إلى أنَّ للشعر لغةً خاصةً به، يعيش معها الشاعر بين امتزاج روحه الإبداعية وغنائية الإيقاع الشعري.

وإذا لم نضع ذلك المعيار -وهو أن للشعر لغةً مختلفة عن النثر- نُصْب أَعْيُنِنا فإن الشعر سيفقد كثيرًا من تأثيره وسِحْره، بل لا أبالغ إذا قلت: إن ركوب الشاعر لبعض الضرائر الحُسْنَى يُوقِظُ لدى المتلقي وعيًا عميقًا للنص الملقَى عليه، ويؤيد ذلك مقولة سيبويه المشتهرة: «وليس شَيْءٌ يُضْطَرُّونَ إِلِيهِ إِلاّ وهُمْ يُحَاوِلُونَ بِهِ وَجْهًا»[(١)]، فعبارته رَحِمَهُ اللَّهُ تُفْهِم أن العرب لا تركب الضرورة إلا حيث يريدون صناعة دهشةٍ للمتلقي بنصوصهم الشعرية، وأنهم يتفاخرون بالبيان والفصاحة، وباقتدارهم على الإتيان بوجوه الكلام المتعددة.

ولعلَّ إصدار الأحكام على لغة الشاعر صِحَّةً وضَعْفًا مولودٌ من نظرة النحويين للضرورة الشعرية، واختلافهم في مفهومها، وربما كان اصطلاح (الضرورة) مُخْتَلِطًا إلى حدٍّ ما بالمعنى اللغوي للاضطرار، حتى أَوْقَع ذلك الفَهْمُ بعضَ النحويين في اضطراب في القواعد، وتجويزٍ لكثيرٍ من الظواهر الممنوعة؛ لورود شواهد لها في موضع يستطيع الشاعرُ الفكاكَ منه، أو استعاضةَ غيرِه به.

هذا، وقد اختلف النحويون في مفهوم الضرورة الشعرية على عدة أقوال، فذهب

(١) الكتاب: (١/ ٣٢).

الجمهور إلى أن ضرورة الشعر ما وَقَعَ في الشعر مِمَّا لا يجوز وقوعه في النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا[١]، أي أنَّ للشعر لغةً تُمَيِّزُهُ عن النثر، وتُجِيزُ فيه ما لا يجوز في النثر، وإن كان بمستطاع الشاعر أن يُبْدِلَ هذه الضرورة بما يُعيدُ شِعْرَه إلى الأصل والاطِّراد. واستدل الجمهور على رأيهم هذا بطائفة من أبيات الشعر التي جاء بها أصحابُهَا مُخَالِفةً للاطِّراد والقياس مع قدرة الشاعر على إعادتها إلى سَوَاء الاطِّراد والقياس، ومن ذلك قول الشاعر:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَا وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ[٢]

إذْ فَصَلَ الشاعر بين «كم» الخبرية وما أُضِيفَتْ إليه بالجار والمجرور، وأبقى التمييز مجرورًا، وذلك لا يجوز إلا في الشعر، ولم يُضْطَرَّ إلى ذلك؛ ومع ذلك جَعَلَ النحويون الجرَّ ضرورةً، مع تمكن الشاعر من الفرار من الجر إلى الرفع أو النصب، وهي أَوْجُهٌ جائزة[٣]. ومن ذلك قول أبي النجم أيضًا:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعي

(١) يُنْظَر: الخصائص: (٢/ ٤٠٦)، وضرائر الشعر: ١٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: (٢/ ٥٤٩)، وارتشاف الضرب: (٥/ ٢٣٧٧)، والاقتراح: (٥٤)، وخزانة الأدب: (١/ ٣٣)، ولغة الشعر، د. محمد حماسة: (٩٨)، والضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين: (٤٠٤).

(٢) بيت من الرمل عُزِيَ إلى أنس بن زنيم، وإلى أبي الأسود الدؤلي، وإلى عبد الله بن كريز. يُنْظَر: الكتاب (٢/ ١٦٧)، والمقتضب (٣/ ٦١)، والأصول (١/ ٣٢٠)، والتعليقة (١/ ٣٠٧)، والإنصاف (١/ ٣٠٣)، وإيضاح شواهد الإيضاح (١/ ٢٥٧)، والتبيين (٤٣٠)، وشرح المفصل (٤/ ١٣٢)، وضرائر الشعر (١٣، ١٩٢)، وشرح التسهيل (٢/ ٤٢١)، وشرح الكافية الشافية (٤/ ١٧٠٩)، وشرح الرضي (٣/ ١٥٥)، وشرح ابن الناظم (٧٤٤)، والتذييل والتكميل (١٠/ ٩)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٣/ ١٣٣٩)، وتمهيد القواعد (٥/ ٢٤٨٦)، وخزانة الأدب (٦/ ٤٦٨). و(مقرف): أي لا أَصْلَ له من جهة الأب.

(٣) سيأتي لذلك مزيد تفصيل في (ص: ٤٩١).

عَلَيَّ ذَنْبًا كُلّهُ لَمْ أَصْنَعِ[1]

فقد رَفَعَ الراجزُ (كلُّه)، وكان حَقُّهُ النصب؛ لأنه يستحق أن يكون مفعولًا به مقدَّمًا لـ(أَصْنَع)، لأنه حَذَفَ الضميرَ الرابطَ للجملة الواقعة خبرًا عن المبتدأ، وحَذْفُ هذا الرابط يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل، ثم قَطْعه عنه، ولم يكن مُضْطَرًّا إلى ذلك؛ إذ كان يمكنه النصب دون إخلال بالوزن[2].

وسيتبين من خلال هذا البحث في تلك الشواهد النحوية أن هذه الشواهد - بالرغم من عَدِّهِم إياها من الضرورة الشعرية- كان بمقدور الشاعر أن يأتي بها على القياس، وهو ما يؤيد رأي الجمهور في مفهوم الضرورة.

ولئن كان رأي الجمهور غُفْلًا من الاستدلال لدى بعض المنتصرين له، فقد كان ابنُ جني أَغْزَرَ المحتجين له في مواضع متفرقة، وعَزَّزَ انتصارَه بطائفة من الشواهد والمجالس النحوية بين شُدَاة اللغة[3]، يقول ابن جني: «إنّ العَرَبَ قد تَلْزَمُ الضرورةَ في الشعر في حال السعة؛ أُنْسًا بها واعتيادًا لها، وإعدادًا لها لذلك عند وقت الحاجة إليها».

ونَصَرَ رأيَ الجمهور أيضًا أكثرُ النحويين، كالأعلم الشنتمري[4]، وابن

(١) بيتان من مشطور الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه: (١٣٢)، والكتاب: (١/ ٨٥، ١٢٧، ١٣٧، ١٤٦)، ومعاني القرآن للأخفش: (١/ ٢٧٥)، ومعاني القرآن للفراء: (١/ ١٤٠)، والحجة للقراء السبعة: (٦/ ٢٦٧)، والمسائل البصريات: (١/ ٦٣٤)، وكتاب الشعر: (١/ ٥٠٤)، والخصائص: (١/ ٢٩٣)، (٣/ ٦٣)، والمحتسب: (١/ ٢١٢-٢١١)، ودلائل الإعجاز: (٢٧٨)، وإعراب القرآن للباقولي: (٢/ ٤٣٤)، ونتائج الفكر: (٣٣٧)، والتبيان: (١/ ٤٤٣)، وشرح المفصل: (٢/ ٣٠، ٦/ ٩٠)، وضرائر الشعر:(١٧٦)، وشرح الكافية الشافية: (١/ ٣٤٦)، وشرح التسهيل: (١/ ٣١٢)، وشرح الرضي للكافية: (١/ ٤٤٢)، والدر المصون: (٤/ ٢٩٥)، وخزانة الأدب: (١/ ٣٥٩).

(٢) سيأتي لذلك مزيد تفصيل في (ص: ٤٥٤).

(٣) يُنْظَر: الخصائص: (٣/ ٣٠٧-٣٠٦).

(٤) يُنْظَر: تحصيل عين الذهب: (١/ ٨٦).

عصفور[١]، وأبي حيّان في أحد قَوْلَيه[٢]، وابن هشام الأنصاري[٣]، وأبي إسحاق الشاطبي[٤]، وعبدالقادر البغدادي[٥].

ويُؤَيِّدُ رأيَ الجمهور أن العرب أَلْحَقُوا الكلامَ المسجوعَ في ذلك بالشعر؛ لجريان السجع مَجْرَى الشعر، بدليل قولهم: «شَهْرٌ ثَرَى، وشَهْرٌ تَرَى، وشَهْرٌ مَرْعَى»[٦] فمنعوا من الصرف(ثرى)، و(مرعى)؛ إتباعًا لقولهم: (ترى)؛ لأنه فِعْلٌ فلا يُنَوَّن، ولم يضطرهم وَزْنٌ إلى ذلك، فيمنعوا اللفظ ما يستحقه، مما يدل على أن لغة الشعر أو اللغة الغنائية تشدو معاييرَ توازي قيمتها التأثيرية والشعورية.

وثمة نصٌّ عن الخليلِ بنِ أحمد -رحمه الله- يذهب إلى أبلغ من ذلك في إجلال لغة الشعر، وأن الشعراء لا يؤاخذون في لغتهم، بل يجب أن يُحْتَجَّ بهم ولا يُحْتَجَّ عليهم، يقول: «الشعراء أُمَرَاءُ الكلام، يُصَرِّفُونَهُ أَنَّى شَاؤوا، ويجوزُ لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده، ومن تصريف اللَّفْظ وتَعْقِيده، ومَدِّ المقصور وقَصْرِ الممدود، والجَمْع بين لُغَاتِهِ، والتفريقِ بين صِفَاتِهِ، واستخراج ما كَلَّت الأَلْسُنُ عن وَصْفِهِ ونَعْتِهِ، والأذهانُ عن فَهْمِه وإيضاحِه، فيُقَرِّبُونَ البعيدَ، ويُبَعِّدُونَ القريبَ، ويُحْتَجُّ بهم ولا يُحْتَجُّ عليهم، ويُصَوِّرُونَ الباطلَ في صورة الحق، والحقَّ في صورة الباطل»[٧].

(١) يُنْظَر: ضرائر الشعر: (١٣)، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: (٢/ ٥٤٩).

(٢) يُنْظَر: التذييل والتكميل: (٢/ ٣٧) (المخطوط)، وقد نصَّ في «ارتشاف الضرب» على اشتراط الاضطرار إلى ذلك. يُنْظَر: (٥/ ٢٣٧٧).

(٣) يُنْظَر: تخليص الشواهد: (٨٢).

(٤) يُنْظَر: المقاصد الشافية: (١/ ٤٩٤-٤٩١). ويُنْظَر أيضًا: (٣/ ٤٠٥).

(٥) يُنْظَر: خزانة الأدب: (١/ ٣٣).

(٦) يُنْظَر: الكتاب: (١/ ٨٦)، والصحاح: (ثرا) (٦/ ٢٢٩٢)، وضرائر الشعر: (١٣).
أَي تُمْطِرُ أَوَّلاً، ثمَّ يَطْلُعُ النَّباتُ، فتَراهُ ثمَّ يَطُولُ فتَرْعاهُ النَّعَم. يُنْظَر: الصحاح: (ثرا) (٦/ ٢٢٩٢)، وتاج العروس: (ثرى) (٣٧/ ٢٧٥).

(٧) منهاج البلغاء: (١٤٤-١٤٣). ولابن فارس عبارة شبيهة بهذه في الصاحبي: (٤٦٨).

وهذا النص من الخليل -إنْ صَحَّتْ نسبتُه إليه- يُوحي بنظرة الخليل الواسعة إلى لغة الشاعر، وانزياح كثير من القيود المضروبة على النثر عن الشعر.

أما سيبويه فقد اختلفت عباراته عن الضرورة في مواضع متفرقة، ولم يصرح برأي واضح لمفهوم الضرورة، وإنما يُفْهَمُ مَوْقِفُه من خلال تحليله لبعض الشواهد الشعرية، ففي كلامه عن بيتي أبي النجم السابقين يقول: «ولا يَحْسُنُ في الكلام أنْ تَجْعَلَ الفعلَ مبنيًّا على الاسم، ولا تذْكُرَ علامةَ إِضمارِ الأوّل، حتى يَخرجَ من لفظِ الإِعمال في الأوّل، ومن حالِ بناء الاسم عليه، وتشْغَلَه بغير الأوّل حتى يمتنِعَ من أن يكونَ يَعْمَلُ فيه، ولكنّه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيفٌ في الكلام، قال الشاعر -وهو أبو النجم العِجْليّ-:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعي
عَلَيَّ ذَنْبـًا كُلُّـهُ لَـمْ أَصْنَـعِ

فهذا ضعيفٌ، وهو بمنزلته في غير الشَّعر؛ لأنَّ النصبَ لا يَكْسِرُ البيتَ، ولا يُخِلُّ به تركُ إِظهار الهاء، وكأنه قال كلُّه غيرُ مصنوع»[1].

فعبارته الأخيرة تدل على أن هذه الحالة جائزة -عند سيبويه- في النثر كما جازت في الشعر، لكنها قبيحة؛ لتمكن الشاعر من النصب دون أن يتأثر الوزن أو يختل المعنى، وهذا التحليل يُفْهِم أن سيبويه يرى أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة، ولا يصح للشاعر أن يوقع نفسه في الضرورة إلا حيث لا يمكنه الفرار من عبارته بحالٍ.

ولكنَّ عبارةً أخرى أوضحَ من هذا التحليل تفيدُ أن سيبويه على رأي الجمهور، وهو أن الضرورة ما وَقَعَ في الشعر مِمَّا لا يجوز وقوعه في النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا، يقول سيبويه في (كم) الخبرية: «وقد يجوز في الشعر أن تَجُرَّ وبينها وبين الاسم حاجزٌ، فتقول: كم فيها رجلٍ... فإنْ قال قائلٌ: أُضْمِر (مِنْ) بعد (فيها)، قيل

(١) الكتاب: (١/ ٨٥).

له: ليس في كلِّ موضع يُضْمَرُ الجارّ، ومع ذلك إنّ وقوعها بعد (كم) أكثر. وقال: يجوز على قول الشاعر:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَا وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ[١]

الجر والرفع والنصب على ما فَسَّرْناه»[٢].

ونلحظ هنا أن سيبويه أجاز الجرَّ في البيت؛ للضرورة مع تَمَكُّن الشاعر من الرفع أو النصب، فيسلم من الضرورة، وفي هذا دليل على أنه يرى أن الشعر له لغة خاصة تسوغ له مخالفة القياس وإن كان للشاعر مندوحةٌ بتغيير قوله، وهو ما يوافق رأي الجمهور.

ولعل هذا هو ما تطمئن إليه النفس في رأي سيبويه؛ لأنه أَصْرَحُ في توجيهه للضرورة في البيت، ولأنه قال في موطن آخر: «وليس شَيْءٌ يُضْطَرُّونَ إِلِيهِ إِلاّ وهُمْ يُحَاوِلُونَ بِهِ وَجْهًا»[٣].

فالعرب حينما يضطرون في الشعر يتخيلون أَمَامَهُم وَجْهًا سائغًا في الاطِّراد، وإن كان يمكنهم الفرار من تلك الضرائر، لكنهم أرادوا أن يكون للشعر انزياحٌ ليس للنثر.

وذهب الأخفش[٤] إلى أن الضرورة مُبَاحَةٌ للشعراء في الشعر وفي النثر المحمول عليه كالسجع مثلًا، وأنه يجوز له في كلامه ما لا يجوز لغيره؛ لأن لسانه قد اعتاد الضرائر، واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب:٦٧]، وبقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب:١٠]، إذ زيدت الألف في (السبيلا) و(الظنونا) كما تزاد في الشعر للإطلاق، واستدل أيضًا بقول

(١) سبق تخريجه في (ص: ٤٣٣).

(٢) الكتاب: (٢/ ١٦٧-١٦٦)، والنص منقول من نسخة بولاق: (١/ ٢٩٦-٢٩٥)؛ لأنها أدق في هذا الموضع، فقد وقع هنا اضطراب في نسخة (هارون).

(٣) الكتاب: (١/ ٣٢).

(٤) يُنْظَر رأي الأخفش هذا في: شرح الجمل لابن عصفور: (٢/ ٥٥٠)، وارتشاف الضرب: (٥/ ٢٣٧٧)، ولغة الشعر، د. محمد حماسة: (٩٨)، والضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين: (٤٠٧).

العرب المتقدم: «شَهْرٌ تَرَى، وشَهْرٌ ثَرَى، وشَهْرٌ مَرْعَى»[١].

وذهب ابن فارس[٢] إلى إنكار الضرورة الشعرية مطلقًا، وأن الشاعر يتعين عليه أن يوافق وجوه العربية، وأنَّ ما صحَّ من شعرٍ مقبولٌ، وما مَنَعَتْهُ قواعد العربية مردودٌ، بل ألف ابن فارس رسالةً سَمَّاها: «ذم الخطأ في الشعر»، وأنكر على من يُوَجِّهُون أغاليطَ الشعراء، ويتمحلون التأويلات، ويصنفون الكتب في ضرورات الشعر[٣].

يقول ابن فارس: «ولا معنى لقول من يقول: إن للشاعر عند الضرورة أن يأتيَ في شِعْره بما لا يجوز ...» ثم أورد طائفة من أبيات الضرائر، فقال: «فكلُّه غَلَطٌ وخَطَأٌ، ومَا جَعَلَ اللهُ الشعراءَ معصومين، يُوَقَّوْنَ الخطأ والغلط، فما صَحَّ من شعرهم فمقبولٌ، ومَا أَبَتْهُ العربيةُ وأصولُها فَمَرْدُودٌ.

بَلَى للشاعر إِذَا لَمْ يَطَّرِدْ لَهُ الَّذِي يُريده فِي وزن شعره أن يأتي بما يَقُومُ مقامه بَسْطًا واختِصارًا وإبْدالًا بعد ألا يكون فيما يأتيه مُخْطِئًا أَوْ لاحنًا»[٤].

وذهب ابن مالك[٥] إلى أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة، أي ليس له مهرب وملجأ، وغدا ابنُ مالك يُحَلِّل كثيرًا من شواهد النحويين المحكوم عليها بالضرورة بأنها جائزة في السعة، وليست مخصوصة بالضرورة؛ لتمكن الشاعر من الفرار مما منعه النحويون في هذا الشعر والمجيء بالبيت على الأصل والقاعدة، وما دام أن الشاعر -مع قدرته على موافقة الاطراد- جاء به على هذه الصورة فإن ذلك يدل على جوازها في النثر والشعر على حدٍّ سواء.

وواضح أنَّ ابن مالك - في فهمه للضرورة الشعرية - غَلَّبَ المعنى اللغويَّ

(١) تقدم تخريجه في (ص: ٤٣٥).
(٢) يُنْظَر: الصاحبي: (٤٦٩).
(٣) يُنْظَر: ذم الخطأ في الشعر: (١٧).
(٤) يُنْظَر: الصاحبي: (٤٦٩-٤٦٨).
(٥) يُنْظَر: شرح التسهيل: (١/ ٢٠٢، ٣٦٧، ٣/ ٣٩٨)، وشرح الكافية الشافية: (١/ ٣٠٠).

للضرورة على معناها الاصطلاحي عند النحويين.

وبرغم هذا كله فإن ابن مالك قد خالف مذهبه في بعض المواضع، فقد حَكَمَ على جَرِّ مميز (كم) في البيت السابق:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ[١]

بأنه مخصوص بالشعر[٢]، فكيف يَخُصُّه بالشعر، مع أن الشاعر له مندوحة عن ذلك إلى الرفع أو النصب ؟!

وقد لَقِيَ رأي ابن مالك هذا في الضرورة اعتراضاتٍ كثيرةً من بعض النحويين[٣]، ربما كان أكثرهم وقوفًا هو أبو إسحاق الشاطبي في شرحه لألفية ابن مالك؛ إذ اعترض ابن مالك بعدة أمور، منها[٤]:

أحدها: إجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المنزع، وعلى إهماله في النظر القياسي جملة، ولو كان معتبرًا لنبَّهُوا عليه.

الثاني: أنَّ الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لا يمكن في الموضع غيرُ ما ذكر، إذْ ما من ضرورة إلا ويُمْكِنُ أن يُعَوَّضَ من لفظها غيرُه[٥]، ولا يُنْكِرُ هذا إلا جاحدٌ لضرورة العقل.

الثالث: معنى الضرورة أن الشاعر قد لا يخطُرُ بِبَالِهِ إلا لَفْظَةٌ ما تَضَمَّنَتْهُ ضرورةُ النطق به في ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك، بحيث قد يَتَنَبَّهُ غيرُه إلى أن يحتال في شيءٍ، يُزِيلُ تلك الضرورة.

---

(١) سبق تخريجه في (ص: ٤٣٣).

(٢) يُنْظَر: شرح التسهيل: (٢/ ٤٢١).

(٣) يُنْظَر: التذييل والتكميل: (٢/ ٣٧) (المخطوط).

(٤) يُنْظَر: المقاصد الشافية: (١/ ٤٩٤-٤٩١).

(٥) ذَكَرَ ذلك أبو حيان في التذييل والتكميل: (٤/ ٢٣٨)، وقال أيضًا: «وعلى هذا لا يكون في كلام العرب ضرورةٌ»، ونَقَلَه عنه ناظرُ الجيش في تمهيد القواعد: (٣/ ١١٧٧).

الرابع: أنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر، منها واحدةٌ يلزم فيها ضرورةٌ إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال، ومُفْصِحَةٌ عنه على أَوْفَى ما يكون، والتي صحَّ قياسُها ليست بأبلغ في ذلك من الأخرى، ولا مِرْيَةَ في أنَّهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة؛ لأنَّ عناية العرب بالمعاني أَشَدُّ من عنايتهم بالألفاظ.

الخامس: أن العرب قد تأبى الكلام القياسيَّ لزِحَافٍ عَرُوضِي، فتستطيبُ المُزَاحَفَ دون غيره أو بالعكس، فتركب الضرورة لذلك.

الاعتراض باستقامة الوزن فيما حُكِمَ عليه بالضرورة (الإعراب والبناء)

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ[١]

استشهد به النحويون في قوله: (ألم يأتيك) على أن الأصل في الفعل المضارع المعتل الآخر إذا كان مجزومًا فإنه يُحْذَف آخرُه، ويجوز في الضرورة الشعرية أن يثبت حرف العلة في آخره[٢]، فقوله: (يأتيك) حقه حذف آخره، بأن يقال: يَأْتِكَ[٣].

قال سيبويه معلقًا على هذا البيت[٤]: «فَجَعَلَهُ حين اضْطُرَّ مجزومًا من الأصل»، ويريد سيبويه من ذلك أنه جَزَمَهُ بحذف الحركة، أي بالسكون، شَبَّهَهُ بجزم الفعل المضارع صحيح الآخر.

ويُشْبِهُ هذا التعليل ما ذكره الفراء[٥]، واختار السيرافيُّ تشبيهَه بالاسم المقصور الذي لا تظهر عليه علامات الإعراب[٦].

---

(١) بيت من الوافر لقيس بن زهير في الكتاب (٣/ ٣١٦)، ومعاني القرآن للفراء: (٢/ ١٨٨)، وما يحتمل الشعر من الضرورة: (٦٧)، والحجة للقراء السبعة: (١/ ٣٢٥)، وكتاب الشعر: (١/ ٢٠٥)، والخصائص (١/ ٣٣٣، ٣٣٧)، والمنصف (٢/ ٨١، ١١٤، ١١٥)، والمحتسب (١/ ٦٧، ٢١٥)، وسر صناعة الإعراب (١/ ٨٧، ٢/ ٦٣١)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣٤٠)، والمفصل: (٥٣٧)، والإنصاف (١/ ٣٠)، وأسرار العربية (١٠٣)، والمقرب (١/ ٥٠، ٢٠٣)، والممتع في التصريف (٢/ ٥٣٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ١٨٤)، ورصف المباني (ص ١٤٩)، والتذييل والتكميل: (١/ ٢٠٦)، والجنى الداني: (٥٠)، ومغني اللبيب: (١/ ١٠٨، ٢/ ٣٨٧)، وتمهيد القواعد: (١/ ٢٩٤)، وهمع الهوامع (١/ ٥٢)، وخزانة الأدب (٨/ ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢، ٩/ ٥٢٤).

تنمي: أي تنتشر. اللبون: ذات اللبن، أي الإبل.

(٢) إذا لم يكن معتلاً آخره بالألف، فإنه مختلف فيه كما سيأتي في (ص: ٤٤٩).

(٣) يُنْظَر: المصادر السابقة في تخريج البيت.

(٤) الكتاب: (٣/ ٣١٦).

(٥) في معاني القرآن: (١/ ١٦١).

(٦) يُنْظَر: ما يحتمل الشعر من الضرورة: (٦٨).

وهكذا كما ترى فقد جعل سيبويه هذه الظاهرة من الضرورات، على حينَ اعترضه بعضهم[١] بأن هذا البيت ليس موضع ضرورة؛ لأن الشاعر لو حذف آخر الفعل، فقال: (أَلَمْ يَأْتِكَ ...) لكان قد جاء بالتفعيلة وقد أصابها زحاف العصب والكف معًا، وهو زحاف مُرَكَّبٌ، يُسَمَّى: النقص[٢]، وهو تسكين الخامس المتحرك، وحذف السابع الساكن؛ لأن تفعيلة البحر الوافر (مُفَاعَلَتُنْ)[٣] (/ / 0/ / / 0) آخرها سبب ثقيل، ثم سبب خفيف، وكلاهما جزءٌ يتحمل الزحافات غير اللازمة، فتصير التفعيلة: (مُفَاعَلْتُ)، (/ / 0/ 0/)، ثم تستحيل إلى (مَفَاعِيلُ)، وهذا البيت لو وقفنا على تفعليته الأولى (ألم يأتِ)، فستكون (مفاعلْتن)، ولو جاء الشاعر به على القياس، فحَذَفَ الياء، فقال: (ألم يأتِ) صارت التفعيلة على (مُفَاعَلْتُ)، أو (مَفَاعِيلُ) (/ / 0/ 0/)، وهو زحاف النقص،حيث أسكن الشاعر خامس التفعيلة، وحذف سابعها.

أما الشاعر فقد أدخل زحاف (العصب) فقط على التفعيلة، وهو إسكان الخامس المتحرك، وهو زحاف سائغ كثير في البحر الوافر[٤].

وبناء على ذلك فقد اعترض أبو جعفر النحاس لسيبويه في أن يكون الشاعر في هذا البيت مُضْطَرًّا؛ لأنه ليس ثمة ما يوجب هذا الاضطرار؛ فإنه إذا رُوِيَ بحذف الياء كانا وزنًا صحيحًا من الوافر، يسميه الخليل منقوصًا[٥].

والحكم نفسه عند أبي جعفر النحاس على قول الشاعر:

---

(١) هو أبو جعفر النحاس وابن خلف كما سيأتي بعد قليل.

(٢) يُنْظَر: العروض لابن جني: (٨٢)، وعلم العروض والقافية، د. عبد العزيز عتيق: (١٧٥).

(٣) وقد أصابها العَصْب هنا في البيت، وهو إسكان الخامس المتحرك، وهو زحاف لا يكون إلا في البحر الوافر.

(٤) يُنْظَر: العروض لابن جني: (٨٢)، وعلم العروض والقافية، د. عبد العزيز عتيق: (٥٤).

(٥) إعراب القرآن: (٣/ ٣٦).

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ [١]

فقد أثبت الواو في (تهجو) وهو فعل مضارع معتل الآخر، وهو مجزوم، فكان حقُّه حَذْفَ آخره، وقد حكموا على هذا البيت بأنه ضرورة شعرية[٢].

ولو جاء الشاعر بهذا البيت على القياس، فحذف الواو من (تهجو)، فقال: (لم تهجُ) لجاءت التفعيلة (مستفعلن) (/ 0/ 0/ / 0) مطويةً، والطي: حذف الرابع الساكن، فتصير (مُسْتَعِلُنْ)، وتحول إلى (مُفْتَعِلُنْ) (/ 0/ / / 0)، وهو زحافٌ سائغ في تفعيلة (مستفعلن)[٣].

قال أبو جعفر النحاس معلِّقًا على هذين البيتين: «هذا من أَقْبَح الغلط أن يُحْمَل كتابُ الله -جلّ وعزّ- على شذوذٍ من الشعر، وأيضًا فإنَّ الذي جاء به من الشعر لا يُشْبِهُ من الآية شيئًا؛ لأن الواو والياء مخالفتان للألف؛ لأنهما تتحركان، والألف لا تتحرك، فللشاعر إذا اضْطُرَّ أنْ يقدِّرَهما متحرِّكتَين، ثم يحذف الحركة للجزم، وهذا مُحَالٌ في الألف.

وأيضًا فليس في البيتين اضطرارٌ يوجبُ هذا؛ لأنهما إذا رُوِيَا بحذف الواو والياء كانا وزنًا صحيحًا من البسيط والوافر، يُسَمِّي الخليلُ الأولَ مطويًّا، والثانيَ

(١) بيت من البسيط، لأبي عمرو بن العلاء في معاني القرآن للفراء: (٢/ ١٨٨)، والحجة للقراء السبعة: (١/ ٣٢٥)، وكتاب الشعر: (١/ ٢٠٥)، وسرّ صناعة الإعراب: (٢/ ٦٣٠)، والمنصف (٢/ ١١٥)، والمفصل: (٥٣٧)، ومعجم الأدباء (١١/ ١٥٨)، والممتع في التصريف (٢/ ٥٣٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ١٨٤)، ولسان العرب (١٥/ ٤٩٢) (يا)، والتذييل والتكميل: (١/ ٢٠٦)، وتمهيد القواعد: (١/ ٢٩٥)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٣٤)، والتصريح (١/ ٨٧)، وهمع الهوامع (١/ ٥٢)، وشرح شواهد الشافية (٤٠٦)، وخزانة الأدب (٨/ ٣٥٩).

(٢) يُنْظَر: الحجة للقراء السبعة: (٥/ ٢٤٠)، وكتاب الشعر: (١/ ٢٠٥)، وإعراب القرآن للنحاس: (٣/ ٣٦)، والممتع في التصريف (٢/ ٥٣٧)، وشرح الرضي: (٤/ ٢٥)، وتوضيح المقاصد والمسالك: (١/ ٣٥١).

(٣) يُنْظَر: العروض لابن جني: (٧٤)، وعلم العروض والقافية، د. عبدالعزيز عتيق: (٤٧).

منقوصًا»[١].

وبنحو ذلك الاعتراض ينقل البغداديُّ عن ابن خلف اعتراضًا لسيبويه في عَدِّه لهذا البيت من الضرائر، يقول البغدادي: «وقال ابْنُ خلف: هَذَا البَيْت أنْشدهُ سيبويه فِي بَاب الضرورات، وَلَيْسَ يجب أَن يكون من بَاب الضرورات؛ لِأَنَّهُ لَو أُنْشِدَ بِحَذْف الْيَاء لم ينكسر، وَإِنَّمَا مَوضِع الضَّرُورَة مَا لَا يجد الشَّاعِر مِنْهُ بُدًّا فِي إثْبَاته، وَلَا يقدر على حذفه؛ لِئَلَّا ينكسر الشّعْر، وَهَذَا يُسمى فِي عَرُوض (الوافر): المنقوص أَعنِي: إِذا حذف الْيَاء من قَوْله: ألم يَأْتِيك»[٢].

ثم رَدَّ البغداديُّ اعتراض ابن خلف لسيبويه بأن تفسيره للضرورة مبنيٌّ على مذهب مرجوح، وأن التحقيق أَنَّهَا مَا وَقع فِي الشّعْر سواءٌ كَانَ للشاعر عَنهُ مندوحةٌ أم لَا[٣].

وبالرغم من أن البغدادي أيضًا قد أَوْرَدَ ما نقله ابن جني[٤] عن الأصمعي والمازني والمبرد من روايةٍ أخرى لهذا البيت، توافق ما ذهب إليه أبو جعفر النحاس وابن خلف، وهي: (أَلَمْ يَأْتِكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِي) بحذف الياء، وهي رواية جاءت على المطَّرد في جزم المضارع المعتل الآخر، بحذف آخره[٥]، فيصيب التفعيلة حينئذٍ ما ذكره النحاس وابن خلف، أقول: برغم ذلك كله فإن النفس لا تطمئن إلى اعتراضهما لسيبويه وغيره بهذه الزحافات؛ لأنَّ زحاف (النقص) لا يكاد يقع في البحر الوافر التام، ولا تكاد تقع عينُك عليه لدى فحول الشعراء، وقد نَصَّ الدماميني على أن هذا الزحاف وغيره من الزحافات المركبة المزدوجة قَبِيحٌ مُسْتَكْرَهٌ[٦].

(١) إعراب القرآن: (٣/ ٣٦).
(٢) خزانة الأدب: (٨/ ٣٦٢).
(٣) المصدر السابق.
(٤) سر صناعة الإعراب: (١/ ٩٢).
(٥) خزانة الأدب: (٨/ ٣٦٢).
(٦) يُنْظَر: العيون الغامزة على خبايا الرامزة: (٨٦).

ومثله زحاف الطي في البحر البسيط التام، لا تطرب له الأذن الموسيقية، فأقرب ما يقال عن هذه الزحافات إنها زحافات قبيحة في هذا الموطن من البحر.

وأما ما يورده العروضيون[١] من أمثلة لتلك الزحافات فأثر الصنعة فيها ظاهرٌ جليّ، ولا يخفى ذلك على من له أَدْنَى مَلَكَةٍ نقدية.

نعم، ربما يكون زحاف الطَّيِّ في الرجز وفي السريع وفي المنسرح وفي البسيط المجزوء كثيرًا سائغًا، وتَقْبَلُهُ الأُذُن الموسيقية والذائقة الشعرية، لكنه في البسيط التام بخلاف ذلك، ولاسيما إن كان في حشو البيت، فلا نكاد نتلقاه عن الشعراء المطبوعين، أما إن كان في أول الصدر فهو مقبول، نحو قول الخنساء:

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتَّى إذا ادَّكَرَتْ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبارُ[٢]

فقولها: (ترتع ما) على وزن (مُسْتَعِلُنْ) (/ 0/ / / 0)، وتُحَوَّلُ إلى (مُفْتَعِلُنْ)، فقد حذفت الساكن الرابع، وهو زحافٌ سائغ في تفعيلة (مستفعلن).

ومثله قول كعب بن زهير:

لَا يَقَعُ الطَّعْنُ إِلَّا فِي نُحُورِهِمُ وَمَا لَهُمْ عَنْ حِيَاضِ الْمَوْتِ تَهْلِيلُ[٣]

فقوله: (لا يَقَعُطْ) على وزن (مُسْتَعِلُنْ) (/ 0/ / / 0)، وتُحَوَّلُ إلى (مُفْتَعِلُنْ)، فقد حَذَفَ الشاعر من التفعيلة الساكن الرابع، وهو زحافٌ سائغ في تفعيلة (مستفعلن) -كما تقدم-.

---

(١) يُنْظَر مثلًا جملة من الأبيات أوردها ابن جني في العروض: (٧٥).

(٢) بيت من البسيط، في ديوانها: (٣٨٣)، والكتاب: (١/ ٣٣٧)، والمقتضب: (٣/ ٢٣٠)، والكامل: (١/ ٣٧٤)، وإعراب القرآن للنحاس: (١/ ٢٨٠)، والمسائل البغداديات: (٢٠٥)، والمنصف: (١/ ١٩٧)، ودلائل الإعجاز: (٣٠٠)، والنكت: (١/ ٣٧٨)، والكشاف: (١/ ٣٣٠)، وأمالي ابن الشجري: (١/ ١٠٦)، وشرح المفصل: (١/ ١١٥)، وخزانة الأدب: (١/ ٤٣١).

(٣) بيت من البسيط، من قصيدة له مشهورة جدًّا في مدح النبي ﷺ والاعتذار له، وهو في ديوانه: (٢٥)، والعين: (٣/ ٣٥٣)، ودلائل الإعجاز: (٢٣)، ولسان العرب: (هلل) (١١/ ٧٠٤).

وذهب الفراء، وأَيَّدَهُ أبو حيان[١] إلى أنَّ الفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بالسكون عند بعض العرب، فيثبت حينئذٍ حرف العلة في آخره، واحتجوا له بقراءة ابن كثير في رواية قنبل[٢]: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [يوسف:٩٠].

وأنكر أبو عليٍّ الفارسيُّ حَمْلَ هذه القراءة على هذه اللغة؛ لأنه مما يجيء في الشعر دون النثر[٣]، وضَعَّفَ هذه القراءةَ ابنُ عطية أيضًا، وزَعَمَ أنها لا تكون إلا في الشعر[٤]، أما أبو حيان فقد رَدَّ إنكار أبي عليٍّ هذا بأَنَّ غَيْرَهُ مِنْ رُؤَسَاءِ النحويين قَدْ نَقَلُوا أنه لغة[٥].

(١) يُنْظَر: معاني القرآن للفراء: (١/ ١٦٢-١٦١). والحجة في القراءات السبع: (١/ ١٩٨)، والبحر المحيط: (٦/ ٢٤٦)، والتذييل والتكميل: (١/ ٢١٠)، وارتشاف الضرب: (٢/ ٨٤٨).

(٢) يُنْظَر: السبعة في القراءات: (٣٥١)، والحجة للقراء السبعة: (١/ ١٩٨)، والحجة في القراءات السبع: (١/ ١٩٨)، ومشكل إعراب القرآن: (١/ ٣٩١)، والبحر المحيط: (٦/ ٣٢٠)، والنشر: (٢/ ١٨٧).

(٣) الحجة للقراء السبعة: (٤/ ٤٤٨)، والمحرر الوجيز: (٣/ ٢٧٧)، والبحر المحيط: (٦/ ٣٢١).

(٤) المحرر الوجيز: (٣/ ٢٧٧)، والبحر المحيط: (٦/ ٢٤٦).

(٥) يُنْظَر: البحر المحيط: (٦/ ٣٢١).

إذا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ
ولا تَرَضَّاهَا ولا تَمَلَّقِ[١]

استشهد به النحويون أيضًا في قوله: (ولا ترضاها) على أن الفعل المضارع المعتل الآخر إذا كان مجزومًا فإنه يُحْذَف آخرُه، ويجوز في الضرورة الشعرية أن يثبت حرف العلة في آخره، فقوله: (تَرَضَّاهَا) حَقُّهُ حَذْفُ آخره، بأن يقال: ولا تَرَضَّهَا[٢].

وإنما أفردتُ هذا البيت عن سابِقَيْهِ؛ لأن مضارعه معتل الآخر بالألف، وقد اختلف النحويون في جواز إثبات الألف منه في الضرورة عند جزمه؛ لأن بعضهم قَصَرَ الضرورة في إثبات حرف العلة على الواوي واليائي فقط، ولا يجوز عند المحققين من النحويين في الألف[٣].

وخُرِّجَ البيتُ بأن يُجْعَل فيه (لا) الداخلة على (تَرَضَّاهَا) نافيةً، والواو واو حال، مثلها في قولهم: (قُمْتُ وَأَصُكُّ عَيْنَهُ)، فيكون المعنى -إذ ذاك-: فَطَلِّقْهَا غيرَ مُتَرَضٍّ لها، ويكون قوله: (ولا تَمَلَّقِ) جملةَ نهيٍ معطوفةً على جملة الأمر التي هي (طَلِّقِ)، ولا ينبغي أن تجعل (لا) حرف نهي، لأنها لو كانت للنهي لوجب حذف الألف من

(١) بيتان من مشطور الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه: (١٧٩)، والمنصف (٢/ ٧٨، ١١٥)، والخصائص (١/ ٣٠٧)، وسر صناعة الإعراب (ص:٧٨)، والمخصص (١٣/ ٢٥٨، ١٤/ ٩)، والإنصاف (١/ ٢٦)، وشرح المفصل (١٠/ ١٠٦)، والممتع في التصريف (٢/ ٥٣٨)، وشرح التسهيل: (١/ ٥٥-٥٦)، وشرح الرضي: (٤/ ٢٥)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ١٨٥)، وارتشاف الضرب: (٥/ ٢٣٨٨)، وتوضيح المقاصد والمسالك: (١/ ٣٥١)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٣٦)، وتمهيد القواعد: (١/ ٢٩٤)، ولسان العرب (١٤/ ٣٢٤) «رضي»، والأشباه والنظائر (٢/ ١٢٩)، وهمع الهوامع (١/ ٥٢)، والدرر (١/ ٧١)، وشرح شواهد الشافية: (٤٠٩)، وخزانة الأدب (٨/ ٣٥٩، ٣٦٠).

(٢) يُنْظَر: المصادر السابقة في تخريج البيت.

(٣) يُنْظَر: ضرائر الشعر: (٤٦)، والتذييل والتكميل: (١/ ٢٠٧)، وارتشاف الضرب: (٥/ ٢٣٨٧)، وتمهيد القواعد: (١/ ٢٩٥).

(تَرَضَّاهَا)[١].

وإنما مَنَعَ هؤلاء جواز ثبوت الألف في المضارع معتل الآخر بالألف لضرورة الشعر؛ لأن المضارع والحالة تلك مُشَبَّهٌ بصحيح الآخر، فكأنه مرفوع بالضمة قبل دخول الجازم، والضمة تظهر على الواو والياء؛ أما الألف فلا تتحمل الحركة، فليس ثَمَّةَ حركةٌ تُحْذَف عند الجزم، ومن ثم فلا يتأتى ثبوت الألف في الضرورة[٢].

وسبب هذا الخلاف اختلافُهم فيما حَذَفَهُ الجازمُ، فقيل: الضمة المنويَّة، فعلى هذا لا فَرْقَ بين الألف وأُخْتَيها، وقيل: الضمةُ الظاهرة، لُفِظَ بها ضرورةً ثم حُذِفَتْ، فعلى هذا لا يجوز إثبات الألف في الضرورة، إذ لا يمكن فيها ذلك[٣].

ويرى أبو عليٍّ الفارسيُّ[٤] وابنُ جني[٥] أن الألف تُشَبَّهُ بالواو والياء في الضرورة، ومن ثَمَّ ثَبَتَتِ الألف في هذا البيت، وقد زِيدَتْ بعد الجزم (أي بعد حذف الألف للجازم)، بحيث أُشْبِعَت الفتحة، فنَشَأَ عنها أَلِفٌ، وليستْ هي الألف التي في قولك: (هو يترضاها)[٦].

ومعنى ذلك أنَّ ما ورد في ضرورة الشعر من نحو: «لم تهجو»، و «ألم يأتيك»، و«لا ترضاها»، ليستْ هذه الحروف فيها هي من نفس الفعل الذي ينبغي حذفها منه للجازم، بل هي حروف إشباع، تَوَلَّدَتْ عن الحركات التي قبلها، وأنَّ مِثْلَ هذه

(١) يُنْظَر: ضرائر الشعر: (٤٦)، والتذييل والتكميل: (١/ ٢٠٩)، وتمهيد القواعد: (١/ ٢٩٥).
(٢) يُنْظَر: سر صناعة الإعراب: (١/ ٩٣)، والمخصص: (٤/ ١٧٢)، والتذييل والتكميل: (١/ ٢٠٧-٢٠٨).
(٣) يُنْظَر: التذييل والتكميل: (١/ ٢٠٦)، وتوضيح المقاصد والمسالك: (١/ ٣٥٢)، وهمع الهوامع: (١/ ٢٠٦).
(٤) يُنْظَر: الحجة للقراء السبعة: (١/ ٩٣)، وكتاب الشعر: (١/ ٢٠٥).
(٥) يُنْظَر: الخصائص: (١/ ٣٠٨)، وسر صناعة الإعراب: (١/ ٩٣).
(٦) يُنْظَر: رسالة الملائكة: (٢١٦)، وارتشاف الضرب: (٢/ ٨٤٩).

الأفعال مجزومةٌ بحذف حروف العلة التي هي لام الكلمة[١].

ويرى أبو العلاء المعري أنَّ الألف هي الأصلية؛ لأن رَدَّهُم الأشياء إلى أصولها عند الضرورات أَشْبَهُ من اجتذاب ما يُسْتَحْدَثُ من الزيادات[٢]، كما ثَبَتَتْ في قول الشاعر:

وتَضْحَكُ مني شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لم تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا[٣]

إذْ أَثْبَتَ الألف في (يرى)، وهو فعل مضارع، مجزوم، معتل الآخر؛ من أجل الضرورة الشعرية.

وخُرِّجَ هذا البيت بأن الشاعر جَزَمَ الفعل أَوَّلًا، فقال: (لم تَرَ)، ثم أشبع الفتحة على الراء، فنشأتْ عنها ألفٌ[٤].

وزاد أبو عليٍّ الفارسيُّ[٥] توجيهًا آخر، وهو أن الشاعر جاء بالفعل على أصله (تَرْأَى)، ثم جزمه بحذف آخره، فصار: (تَرْأَ)، ثم إنَّ الراء لـمَّا جَاوَرَتْ -وهي ساكنةٌ- الهمزةَ متحركةً، صارت الحركةُ كأنها في التقدير قبل الهمزة، واللفظُ بها: (كأن لم تَرَأْ)، ثم أَبْدَلَ الهمزةَ ألفًا؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، فصارت (تَرَا)، فالألف على هذا التقدير بَدَلٌ من الهمزة التي هي عين الفعل، واللام محذوفةٌ للجزم[٦].

---

(١) يُنْظَر: التذييل والتكميل: (١/ ٢٠٨).

(٢) يُنْظَر: رسالة الملائكة: (٢١٦).

(٣) بيت من الطويل لعبد يغوث بن وقاص الحارثي. يُنْظَر: الأغاني: (١٦/ ٢٥٨)، والحجة للقراء السبعة: (١/ ٩٣، ٥/ ٢٣٩)، والمحتسب: (١/ ٦٩)، وسر صناعة الإعراب: (١/ ٩٠)، رسالة الملائكة: (٢١٧)، والمخصص: (٤/ ٢٠١)، والمحكم: (٦/ ٣٠١)، والمفصل: (٥٣٨)، واللباب: (٢/ ١٠٩)، وإيضاح شواهد الإيضاح: (٢/ ٦٠٩)، وضرائر الشعر: (٤٧)، والتصريح (١/ ٨٧)، وخزانة الأدب (٢/ ٢٠١)، وتاج العروس: (١٦/ ١٧٣).

(٤) يُنْظَر: الحجة للقراء السبعة: (٦/ ٤٢٥)، وسر صناعة الإعراب: (١/ ٩٠)، وإعراب القرآن للباقولي: (١/ ١٥١)، وتوضيح المقاصد والمسالك: (١/ ٣٥٣).

(٥) يُنْظَر: الحجة للقراء السبعة: (٦/ ٤٢٥، ٥/ ٢٣٩)، والمسائل العسكريات: (٢٦٤)، والتذييل والتكميل: (١/ ٢١٠)، وتمهيد القواعد: (١/ ٢٩٦).

(٦) يُنْظَر: المحتسب: (١/ ٦٩)، وسر صناعة الإعراب: (١/ ٩٠)، والتذييل والتكميل: (١/ ٢١٠).

وفي قراءة حمزة[١]: ﴿لا تَخَفْ دَرَكًا ولا تَخْشَى﴾، بجزم (تخف)، و(تخشى)، من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ [طه:٧٧]، جُزِمَ الفعلُ (تخشى)، وأُثْبِتَت الألف في آخره.

وقد وُجِّهَتْ هذه القراءة بأن (لا) نافية، وليست ناهية، وأن الكلام على القطع والاستئناف، والمعنى: لا تخف وأنت لا تخشى؛ امتثالًا لنَهْيِنا لك[٢].

وقال أبو سعيد السيرافي[٣]: إن الألف جيء بها؛ لأجل أواخر الآي فاصلةً، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب:٦٧]، وقيل: إنه مجزوم بحذف الحركة المقدرة[٤].

وأنكر أبو عليٍّ الفارسيُّ[٥] أن تُحْمَلَ قراءةُ حمزة على تخريج البيت؛ لأن ذلك لا يكون إلا في ضرورة الشعر، والْتَزَمَ أبو عليٍّ التخريجَ الأول للقراءة.

واعترض بعض النحويين لِـجَعْل قول الراجز:

ولا تَرَضَّاهَا ولا تَمَلَّقِ

من الضرورة الشعرية؛ لأن الشاعر لو جاء به على القياس، فقال: (ولا تَرَضَّهَا) لكان قد جاء بالتفعيلة (مُسْتَفْعِلُنْ) مخبونةً، أي حُذِفَ منها الثاني الساكن، فتصير

(١) يُنْظَر: معاني القرآن للفراء: (٢/ ١٨٧)، والسبعة: (٤٢١)، والحجة للقراء السبعة: (٥/ ٢٣٩)، ومعاني القراءات للأزهري: (٢/ ١٥٥)، وحجة القراءات: (٣٦٤)، ومشكل إعراب القرآن: (٢/ ٤٧٠)، والتيسير في القراءات السبع: (١٥٢)، والنشر: (٢/ ٣٢١).

(٢) يُنْظَر: معاني القرآن للفراء: (٢/ ١٨٧)، وما يحتمل الشعر من الضرورة: (٧٠)، والحجة للقراء السبعة: (٥/ ٢٣٩)، وحجة القراءات: (٤٥٨)، ومشكل إعراب القرآن: (٢/ ٤٧٠)، والممتع في التصريف: (١/ ٣٤٣).

(٣) ما يحتمل الشعر من الضرورة: (٧٠).

(٤) يُنْظَر: ما يحتمل الشعر من الضرورة: (٧٠)، والتذييل والتكميل: (١/ ٢١٠)، والبحر المحيط: (٧/ ٣٦٢)، وتمهيد القواعد: (١/ ٢٩٥).

(٥) يُنْظَر: الحجة للقراء السبعة: (٥/ ٢٣٩- ٢٤٠).

التفعيلة (مُتَفْعِلُنْ)، فتُحَوَّل إلى (مَفَاعِلُنْ)، وهو زحاف مستحسن كثير في البحر الرجز[١]، فقول الراجز حينئذٍ: (ضَهَا وَلَا) (/ / 0/ / 0)، على وزن (مفاعلن)، وهي تفعيلة (مستفعلن) مخبونةً[٢].

وقد رَدَّ البغداديُّ ذلك بأن تفسيره للضرورة مبنيٌّ على مذهب مرجوح، وأن التحقيق أَنَّهَا مَا وَقع فِي الشّعْر سواءٌ أَكَانَ للشاعر عَنهُ مندوحةٌ أم لَا[٣].

هذا، وقد نقل ابن جني[٤] أن بعض اللغويين روى البيت على الوجه الأعرف:

إذا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ

ولا تَـرَضَّـهَـا ولا تَـمَـلَّـقِ

(١) يُنْظَر: خزانة الأدب: (٨/ ٣٦٢).

(٢) يُنْظَر: العروض لابن جني: (٧٤)، وعلم العروض والقافية، د. عبد العزيز عتيق: (٤٧).

(٣) المصدر السابق.

(٤) سر صناعة الإعراب: (١/ ٩٣).

(الابتداء)

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعي
عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[1]

استشهد به النحويون في قوله: (كله لم أصنع) على أن الراجز رَفَعَ (كلُّه)، وكان حَقُّهُ النصب؛ لأنه يستحق أن يكون مفعولًا به مقدَّمًا لـ(أَصْنَع)، لأنه حَذَفَ الضميرَ الرابطَ للجملة الواقعة خبرًا عن المبتدأ، وحَذْفُ هذا الرابط يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل، ثم قَطْعه عنه[2]، وأصل الكلام: كُلُّهُ لم أَصْنَعْهُ.

قال سيبويه: «فهذا ضعيفٌ، وهو بمنزلته فى غير الشَّعر؛ لأنّ النصب لا يكسر البيتَ ولا يُخِلُّ به تركُ إظهار الهاء. وكأنه قال: كلُّه غيرُ مصنوع»[3].

وقد نقل ابن ولاد اعتراض المبرد لسيبويه في نقله الرفع في هذا البيت، وأن أبا عمر الجرمي خَبَّرَهم به منصوبًا، وأنه سمع ذلك منصوبًا من بعض الرواة. وقد انتصر ابنُ ولاد لسيبويه في نَقْلِه الرفعَ، وأن سيبويه -بالرغم من نَقْلِه للرفع- قد نَصَّ على أن النصب أكثرُ وأعرف[4].

وقد احتجَّ النحويون بهذا البيت على أنه يجوز حذف الرابط في جملة الخبر، وخَرَّجُوا عليه بعض القراءات الواردة على نحو هذه الصورة، كقراءة ابن عامر[5]: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ برفع (كُلّ) من قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ [النساء:

(١) تقدم تخريجه في (ص: ٤٣٤).
(٢) يُنْظَر: ضرائر الشعر: (١٧٦).
(٣) الكتاب: (١/ ٨٥).
(٤) الانتصار لسيبويه على المبرد: (٥٩-٥٧).
(٥) يُنْظَر: الحجة للقراء السبعة: (٦/ ٢٦٦)، معاني القراءات: (٣/ ٥٤)، وحجة القراءات: (٦٩٨)، والتيسير في القراءات السبع: (٢٠٨)، وإتحاف فضلاء البشر: (١/ ٤٧٩).

٩٥]، والأصل: (وكلٌّ وَعَدَهُ اللهُ الحسنى)، ومثله قراءة[١]: (أَفَحُكْمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ)، برفع (حُكْم) من قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة:٥٠]، والأصل: أَفَحُكْمُ الجاهلية يَبْغُونَهُ ؟

واحتجَّ أبو عليٍّ الفارسيُّ لقراءة ابن عامر بأنَّ الفعل إذا تقدّم عليه مفعولُه لم يَقْوَ عَمَلُهُ فيه كقوّتِهِ إذا تأخّر المفعول[٢].

والرفع هنا جائزٌ في الاختيار عند محققي البصريين، لكنه ضعيف، أما الكوفيون -خلا الفراء- فيرونه مخصوصًا بالضرورة[٣].

وذهب الفراء إلى إجازة ذلك في النثر والشعر[٤] قياسًا مُطَّرِدًا إذا كان الضميرُ منصوبًا مفعولًا به، والمبتدأُ (كُلّ)، وعُزِيَ إلى أبي العباس المبرد أنه لا يجيز ذلك في شعر ولا في نثر[٥]، وجَعَلَهُ العكبريُّ ضعيفًا واردًا في الشعر، إلا أنه ليس بضرورة؛ لأن الشاعر لو نَصَبَ لم يفسد الوزن[٦].

قال ابن جني معلقًا على بَيْتَي أبي النجم: «ولو نَصَبَ فقال: «كلَّه» لم ينكسر الوزن، فهذا يُؤْنِسُك بأنه ليس للضرورة مطلقةً؛ بل لأنَّ له وَجْهًا من القياس، وهو تشبيهُ عائدِ الخبر[٧] بعائد الحال أو الصفة، وهو إلى الحال أقرب؛ لأنها ضربٌ من الخبر، فالصفة كقولهم: (الناس رجلان: رجلٌ أكرمتُ ورجلٌ أَهَنْتُ)، أي: أكرمتُه وأهنتُه، والحال

(١) هي قراءة إبراهيم السلمي وابن وثاب وأبو رجاء والأعرج. يُنْظَر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: (٣٢)، والمحتسب: (١/ ١٧، ٢١٠)، وضرائر الشعر: (١٧٧)، وشرح التسهيل: (١/ ٣١٢)، والبحر المحيط: (٤/ ٢٧٨).

(٢) يُنْظَر: الحجة للقراء السبعة: (٦/ ٢٦٦).

(٣) يُنْظَر: ضرائر الشعر: (١٧٧)، وشرح التسهيل: (١/ ٣١٢)، والدر المصون: (٤/ ٢٩٧).

(٤) يُنْظَر: معاني القرآن للفراء: (١/ ١٣٩- ١٤٠)، وشرح الرضي: (١/ ٢٣٩)، وهمع الهوامع: (١/ ٣٧٠)، وخزانة الأدب: (١/ ٣٥٩).

(٥) يُنْظَر: إعراب القرآن للنحاس: (٤/ ٢٣٥).

(٦) يُنْظَر: التبيان: (١/ ٤٤٣).

(٧) يريد رابط الخبر الجملة.

كقولهم: (مررت بهندٍ يضربُ زيد)، أي: يَضْرِبُهَا زيدٌ، فحَذَفَ عائدَ الحال، وهو في الصفة أَمْثَل؛ لشبه الصفة بالصلة في نحو قولهم: (أكرمتُ الذي أهنتَ)؛ أي: أَهَنْتَهُ، ومررتُ بالتي لقيتَ؛ أي: لقيتَها»[(١)].

ولعل هذا التعليل الذي ذَكَرَه ابنُ جني قد أَفَادَهُ من قول سيبويه معلِّلًا: «وإنَّما شبّهوه بقولهم: الذى رأيتُ فلانٌ، حيث لم يَذكروا الهاء، وهو فى هذا أَحْسَنُ؛ لأنَّ (رأيتُ) تمامُ الاسم، به يتم، وليس بِخَبَرٍ ولا صفةٍ، فكَرِهُوا طُولَه حيثُ كان بمنزلة اسمٍ واحدٍ، كما كرِهُوا طولَ (اشْهِيبابٍ)، فقالوا: (اشْهِباب).

وهو فى الوصف أَمْثَلُ منه فى الخبر، وهو على ذلك ضعيفٌ، ليس كحُسْنِهِ بالهاء؛ لأنّه فى موضع ما هو من الاسم وما يَجْرِى عليه، وليس بمنقطعٍ منه خبرا مبنيًّا عليه ولا مبتدأً، فضارَعَ ما يكون من تَمامِ الاسم وإن لم يكن تمامًا له ولا منه في البناء»[(٢)].

وقد أشار السهيليُّ إلى أن سيبويه حَمَلَ هذا البيت على الضرورة، لكنه لو جاء به على الأصل لم يختل البيت، قال[(٣)]: «ومن هذا الباب ما ذَكَرَه سيبويه على وجه ضرورة الشعر، ثم اعترف أنه في الكلام بمنزلة في الشعر، أي: أنه لو جاء على الأصل لم ينكسر الشعر، وهو قولهم:

عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ»

وبالرغم من أنَّ الفراء قد نَقَلَ[(٤)] عن بعض بني أسد أنه أنشد الرجز بنصب: (كُلَّه) فإن الشاعر كان يُمْكِنُه أن ينصب دون أن يتأثر وزن البيت، وهو دليل على أن الضرورة ليستْ فيما ليس للشاعر عنه مندوحة، وإنما هي ما وقع في الشعر مما لم يقع مِثْلُهُ في النثر.

(١) المحتسب: (١/ ٢١١).
(٢) الكتاب: (١/ ٨٦ -٨٧).
(٣) نتائج الفكر: (٣٣٧).
(٤) يُنْظَر: معاني القرآن: (١/ ٢٤٢).

وقد رَدَّ القزاز القيرواني على مَنْ أَنْكَرَ على سيبويه حُكْمَهُ على بيت أبي النجم بالضرورة، فقال: «وقد أَنْكَرَ بعضُ أهل النظر هذا، ولم يُجِزْه في كلامٍ ولا شِعْرٍ، وقال: لا ضرورة في هذا؛ لأن المنصوب بِزِنَةِ المرفوع، فلو نَصَبَ لم ينكسر الشعر، وقال: كذا ينشده أكثر الناس منصوبًا، ونحن لا نَدْفَعُ ما رواه سيبويه، على ثقته وعلمه، مع قوله: سمعناه من العرب مرفوعًا»[(١)].

قال الشاطبي -في أثناء رَدِّهِ على مذهب ابن مالك في الضرورة أنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة-: «فإن قيل: أين الإجماع[(٢)]؟ وقد قال سيبويه في قول أبي النجم:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعي
عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

فهذا ضعيفٌ، وهو بمنزلته في الكلام؛ لأن النصب لا يكسر الشعر، ولا يُخِلُّ به ترك إظهار الهاء. وقال ابن جني[(٣)]: إنهم قد يستعملون الضرورة حيث لا يُحْتَاجُ إليها، كقوله[(٤)]:

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

وكان يُـمْكِنُهُ: أبقلتِ ابقالها، بحذف الهمزة، ونقل حركتها إلى ما قبلها ... وبَنَى على ذلك قاعدةً في (الخصائص)[(٥)]...» ثم قال الشاطبي: «فالجواب: أنَّ هذه المسألة بِمَعْزِلٍ عن مسألتنا، فإن هذه المسألة في جواز الاستعمال للضرورة، حيث لا يضطر إليها مع اتفاقهم على أن ما اختص بالشعر لا يستعمل في الكلام، ولا يعد كالمستعمل

(١) ما يجوز للشاعر في الضرورة: (١٦٧).
(٢) يقصد الشاطبي إجماع النحويين على فهم الضرورة أنها ما وقع في الشعر مما لا يصح وقوعه في النثر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا، وأن ابن مالك خَرَقَ إجماعَهم.
(٣) في الخصائص: (٣/ ٣٠٦- ٣٠٧).
(٤) سيأتي تخريجه في (ص: ٤٥٨).
(٥) (٣/ ٣٠٦-٣٠٧).

فيه إذا أمكن الخروج عن الضرورة بتبديل أو تحريف، وهو المتَّفَق عليه، وهو الذي خَالَفَ فيه الناظم»[١].

والشاطبيُّ هنا يَرُدُّ على ابن مالك في فَهْمه لضرورة الشعر، التي هي عنده ما ليس للشاعر عنه مندوحة، وقد سَبَقَ بيانُه في التمهيد[٢].

أما عبدالقاهر الجرجاني فإنّ له تعليلًا لطيفًا لاختيار أبي النجم العجلي الرفعَ دون النصب، فلم يُرْضِهِ أن يكون الشاعر قد أَدْخَلَ نَفْسَهُ في شيء، إنما يكون عند الضرورة، من غير أن كانت به إليه ضرورة، بل إن الشاعر أراد أن محبوبته تَدَّعِي عليه ذَنْبًا لم يَصْنع منه شيئًا ألبتَّةَ لا قليلًا ولا كثيرًا ولابعضًا ولا كُلًّا، والنصب يمنع هذا المعنى الذي أراده؛ إذ لو نَصَبَ لأفاد أنَّه قد أتى ببَعْضِ الذَّنْب لا كُلِّهِ.

قال عبدالقاهر الجرجاني: «قد حَمَلَهُ الجميعُ[٣] على أنَّه أَدْخَلَ نَفْسَه مِنْ رفع «كلٌّ» في شيءٍ إنما يجوزُ عندَ الضَّرورةِ، مِنْ غيرِ أن كانت به إليه ضرورةٌ. قالوا: لأنَّه ليس في نَصْبِ «كلّ» ما يَكْسِرُ له وَزْنًا، أو يَمنَعُهُ مِنْ معنى أَرادهُ.

وإذا تأمَّلتَ وجدْتَه لم يَرتكِبْه ولم يَحْمِل نفسَه عليه إلاَّ لحاجةٍ له إلى ذلكَ، وإلاَّ لأنَّه رأى النَّصْبَ يَمنعُه ما يريدُ؛ وذاك أنه أرادَ أنها تدَّعي عليه ذَنبًا لم يَصْنع منه شيئًا ألبتَّةَ لا قليلًا ولا كثيرًا ولابعضًا ولا كُلًّا، والنصْب يَمنعُ من هذا المعنى، ويَقْتضي أن يكونَ قد أتى منَ الذنبِ الذي ادَّعته بعْضَه»[٤]. ثم قال بعده: «وإذْ قد بانَ لَكَ من حالِ النَّصْب أنه يقتضي أن يكونَ المعنى على أنه قد صنَعَ منَ الذنبِ بعْضًا وتركَ بعضًا، فاعلمْ أنَّ الرفعَ على خلافِ ذلك، وأنه يقتضي نفْيَ أن يكونَ قد صَنَع منه شيئًا، وأتى منه قليلًا أو كثيرًا»[٥].

(١) المقاصد الشافية: (١/ ٤٩٢- ٤٩٤).
(٢) يُنْظَر: (ص: ٤٣٨).
(٣) يريد جميع من كتب عن هذا الرجز.
(٤) دلائل الإعجاز: (٢٧٨).
(٥) دلائل الإعجاز: (٢٨١).

وهذا التعليل هو نواةٌ لما وَجَّهَهُ علماءُ المعاني في البلاغة لهذا البيت من أَنَّ الرفع يُفِيد عُمُومَ السَّلب، أما رواية النصب فسَاقِطَةٌ عَن الِاعْتِبَار، بل لَا تصح عندهم؛ لأنَّهَا تُفِيد سَلْبَ العُمُوم وَهُوَ خلاف الْمَقْصُود[١].

(١) يُنْظَر: عروس الأفراح: (١/ ٢٦٠)، وخزانة الأدب: (١/ ٣٦١)، وجواهر البلاغة: (١٢٤)، وعلوم البلاغة للمراغي: (١٠٤ -١٠٥)، وعلم المعاني، د. عبد العزيز عتيق: (١٣٨).

(الفاعل)

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[(١)]

استشهد به النحويون في قوله: (أبقل إبقالها) على أنه يجوزُ تَرْكُ تاءِ التَّأنيثِ في ضرورة الشعر -مع اتصال الضَّمير- إن كان التَّأنِيثُ مجازيًّا، وكان القياس أن يقول: ولا أرض أبقلت إبقالها؛ لأن الفاعل ضمير مستتر يعود على مؤنث، وحينئذ يجب لحاق تاء التأنيث للفعل، وإن كان الفاعل مؤنثًا مجازيًّا، نحو: الشمس طلعتْ، فإنك لا تقول في الاختيار: الشمس طَلَعَ[(٢)].

ومُجْمَلُ القول أن تاء التأنيث يجوز إسقاطها بشروط، هي[(٣)]:

١- أن يكون الفاعل ضميرًا متصلًا عائدًا على مؤنث.

٢- أن يكون المؤنث مجازيَّ التأنيث.

---

(١) بيت من المتقارب، عُزِيَ إلى عامر بن جوين وإلى الخنساء وإلى الأعشى، يُنْظَر: الكتاب (١/ ٢٤٠)، ومجاز القرآن (٢/ ٦٧)، ومعاني القرآن للأخفش (١/ ٥٥)، (٢/ ٣٠٠)، ومعاني القرآن للفراء (١/ ١٢٧)، والمذكر والمؤنث للفراء (٧٢)، والمذكر والمؤنث لأبي حاتم (١٢٧)، والكامل (٢/ ٨٤٧)، (٩٩٤)، والمذكر والمؤنث للمبرد (١٠٢)، والمذكر والمؤنث للأنباري (٢٧٩)، والخصائص (٢/ ٤١١)، وأمالي ابن الشجري (١/ ٢٤٢)، ونتائج الفكر (١٦٨)، والتوطئة (١٥٧)، وأمالي ابن الحاجب (١/ ٣٥٢)، وشرح المفصل (٥/ ٩٤)، وضرائر الشعر لابن عصفور (٢٧٥)، وشرح جمل الزجاجي: (٢/ ٣٩٢)، (٥٤٩)، (٦١١)، وشرح الكافية الشافية: (١/ ٢٦٦)، والبسيط (١/ ٢٦٥)، وتخليص الشواهد (٤٨٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٦٤)، والمغني(٨٦٠)، والتصريح(١/ ٢٧٨)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٤٣)، وخزانة الأدب: (١/ ٤٥).

و(المُزْنَة): السحابة، و (الوَدْق): المطر، والإبقال: خروج البقل، يُنْظَر: (مزن وودق وبقل) في الصحاح (٦/ ٢٢٠٦)، (٤/ ١٥٦٣)، (١٦٣٦)، والقاموس المحيط: (١٥٩٣)، (١١٩٧)، (١٢٤٩).

يصف سحابةً ممطرة، وأرضًا مُخْصِبة.

(٢) يُنْظَر: المصادر السابقة في تخريج البيت، وبَيَّنَه أَجْمَلَ بيان ابنُ جني في المحتسب: (٢/ ١١٢)، ويُنْظَر أيضًا: شرح الرضي على الكافية: (٣/ ٣٤٢).

(٣) يُنْظَر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: (٤٨٤).

٣- أن يكون ذلك في ضرورة الشعر خاصة.

وقد خُرِّجَ البيتُ بأنَّ الشاعر جَرَّدَ (أَبْقَلَ) من التاء، وهو عائد إلى (الأرض) ضَرُورَةً؛ حملًا على معنى (المكان)، فَأَعَادَ الضَّمِير على المعنى[١].

وقد صَرَّحَ أبو عليٍّ الفارسيُّ بأن ذلك ضرورة قبيحة[٢]، ووَجَّهَهُ بأن الشاعر تَرك فِيهِ علامة التأنيث؛ من أجل الضرورة، واستَغْنَى عنها مِمَّا عُلِمَ من تأنيث الأرض.

وقيل: إنما قَبُحَ ذلك؛ لاتِّصال الفاعل المضمر بفِعْلِه فكأنه كالجزء منه، حتى لا يُمْكِن الفَصْلُ بينهما بما يَسُدُّ مَسَدَّ علامة التأنيث[٣].

وذهب ابنُ كيسان[٤] والجوهري[٥] إلى أَنَّ الفعل إذا كان مُسْنَدًا لضمير المُؤَنَّث المجازِيّ لا يجبُ فيه إِلْحَاقُ عَلامَة التَّأْنِيث، بل هو جائز، استدلالًا بهذا البيت[٦]، وأَنَّهُ ليس بضرورة؛ لتَمَكُّنِهِ من أَن يقول: (أَبْقَلَتِ ابْقالها) بتخفيف همزة (إبقالها)، وإلقاء

(١) يُنْظَر: الأصول: (٢/ ٤١٣)، وما يحتمل الشعر من الضرورة: (٢٦٢ -٢٦٣)، والخصائص: (٢/ ٤١٣)، والمحكم: (٨/ ٢١٩)، والمفصل: (٢٤٨)، والفائق في غريب الحديث والأثر: (١/ ٤٨)، ونتائج الفكر: (١٣٠)، وإيضاح شواهد الإيضاح: (٢/ ٥٨٦)، (٦٧٤)، وضرائر الشعر: (٢٧٦-٢٧٥)، وشرح التسهيل: (٢/ ١١٢)، والإبانة في اللغة العربية: (١/ ٤٣٠)، ولسان العرب: (أرض) (٧/ ١١١)، وخزانة الأدب: (١/ ٤٦).

(٢) أَوْمَأَ إليه الفراء في معاني القرآن: (١/ ١٢٧)، وصَرَّحَ بقُبْحِه أبو علي الفارسي في الحجة: (٤/ ٢٣٧-٢٣٨)، ويُنْظَر: خزانة الأدب: (١/ ٤٦).

(٣) يُنْظَر: الصحاح: (بقل) (٤/ ١٦٣٧)، وخزانة الأدب: (١/ ٤٦).

(٤) يُنْظَر: شرح الكافية الشافية: (٢/ ٥٩٦ -٥٩٧)، والدر المصون: (١/ ٢٠٧)، (٤٢٧)، (٣/ ٤٧)، (٥/ ٣٤٥)، (٧/ ٣٥٦)، (٤٥٩)، (٨/ ٤٩٦)، (١٠/ ٥٨٥)، وتوضيح المقاصد والمسالك: (٢/ ٥٩٢)، ومغني اللبيب: (١/ ٨٦٠)، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: (٤٨٤)، والتصريح: (١/ ٤٠٧)، وهمع الهوامع: (٣/ ٣٣٣)، وخزانة الأدب: (١/ ٤٦).

(٥) يُنْظَر: الصحاح: (بقل) (٤/ ١٦٣٧)، وخزانة الأدب: (١/ ٤٦).

(٦) يُنْظَر: الدر المصون: (١/ ٢٠٧)، (٤٢٧)، (٣/ ٤٧)، (٥/ ٣٤٥)، (٧/ ٣٥٦)، (٤٥٩)، (٨/ ٤٩٦)، (١٠/ ٥٨٥).

كسرتها على التاء في (أَبْقَلَت)[١].

ورُدَّ ذلك بما يأتي:

١ – أن الضرورةَ ليس معناها ما ليس للشاعر عنه مندوحة، ولئن سُلِّم بذلك فلا يُسَلَّم بأن هذا الشاعرَ كان من لغتِه النقلُ، لأنَّ النقلَ ليس لغةً لكلِّ العرب[٢].

٢ – أنَّ إلقاءَ حركة الهمزة يَلْزَمُ منه حَذْفُ أَصْلٍ أَو كالأصل، وحذفُ التَّاءِ حذفُ زائدٍ.

٣ – أنّ الإلقاء أَقَلُّ في الاستعمال من حذف التَّاء فِي مثل هذه الحالة.

٤ – أنَّ هذا طريق، والإلقاء طريقٌ آخر، فلا يُتَخَيَّرُ على اللغوي أحدهما[٣].

أما أبو سعيد السيرافي فقد أَقَرَّ بأن الشاعر كان يمكنه ذلك، ومع ذلك لم يجز إسقاط التاء في الاختيار والسعة، «وقد كان يُمْكِنُهُ: (ولا أرضَ أبقلتِ ابقالها)، فيخفف الهمزة، غير أنه آثر تحقيقَها، فاضطرَّه تحقيقُها إلى تذكير ما يجب تأنيثه»[٤].

فالسيرافي –كما ترى– نَصَّ على أن الشاعر مضطر إلى ذلك، دون تجويزه في الاختيار، مِمَّا يوحي بأن الشاعر رغم قدرته على قول ذلك لم يَقُلْهُ؛ لأنَّ للشعر لغةً غير لغة النثر عند السيرافي، فيوافق بذلك رأي الجمهور في الضرورة الشعرية[٥].

ومهما يكن من أمر فإن البيت حقًّا قد رُوِيَ بما احتج به ابن كيسان، وبما وَصَمَه السيرافي بأنه ضرورة:

(١) يُنْظَر: شرح جمل الزجاجي: (٢/ ٥٥٠)، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: (٤٨٤).

(٢) يُنْظَر: شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ: (٧٥٦)، واللباب: (٢/ ١٠٢)، ففيه تفصيل. والدر المصون: (١/ ٢٠٧)، (٤٢٧)، (٣/ ٤٧)، ومغني اللبيب: (١/ ٨٦٠)، وخزانة الأدب: (١/ ٤٦).

(٣) يُنْظَر: اللباب: (٢/ ١٠٢).

(٤) يُنْظَر: ما يحتمل الشعر من الضرورة: (٢٦٢ – ٢٦٣).

(٥) سبق تفصيل ذلكم في (ص: ٤٣٣).

..... ولا أَرْضَ أَبْقَلَتِ ابْقَالَهَا[١]

ويحسن هاهنا إيراد نص لابن هشام حول هذه الرواية، يقول: «فإنْ صَحَّت الروايةُ، وصحَّ أن القائل هو الذي قال: (ولا أرض أبقل...) بالتذكير صَحَّ لابن كيسان مُدَّعَاهُ، وإلا فقد كانت العرب ينشد بعضُهم شِعْرَ بعضٍ، وكلٌّ يتكلم على مقتضى سجيته، التي فُطِرَ عليها، ومن هنا تَكَثَّرَت الروايات في بعض الأبيات»[٢].

فابن هشام يُقَرِّرُ أنّ بعض الروايات قد تُرْوَى من لسانِ غيرِ قائل الشاهد، وهذا لا يُبِيح للنحوي إجازة مسألة، ونسبة شاهدها إلى قائل ذلك الشاهد.

ومهما يكن من أمر فإنَّ تقرير ابن هشام هذا، وتَعَدُّدَ الرواية لهذا البيت يُشْعِرُنا بما يُقَرَّرُ في أصول النحو من أنَّ بعض الأبيات كثيرًا ما تُرْوَى على أَوْجُهٍ مختلفة، وربما يكون الشاهد في بعضها دون بعض[٣].

(١) يُنْظَر: إعراب القرآن للنحاس: (٣/ ٥٣)، (٤/ ٢٤٢)، وإيضاح شواهد الإيضاح: (١/ ٤٩٩)، واللباب: (٢/ ١٠٢)، وتوضيح المقاصد والمسالك: (٢/ ٥٩٢)، ومغني اللبيب: (١/ ٨٦٠)، والتصريح: (١/ ٤٠٧).

(٢) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: (٤٨٤ -٤٨٥).

(٣) يُنْظَر: الاقتراح: (١٣٢ -١٣٣).

(تعدي الفعل ولزومه)

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا[1]

استشهد به أبو البقاء العكبري في قوله: (ولا سابقٍ) على جواز حذف حرف الجر، وبقاء عمله، يقول أبو البقاء: «وَحَذْفُ الْجَارِّ وَإِبْقَاءُ الْجَرِّ جَائِزٌ...» ثم استشهد بالبيت، فقال: «فَجُرَّ بِتَقْدِيرِ الْبَاءِ، وَلَيْسَ بِمَوْضِعِ ضَرُورَةٍ»[2].

وجليٌّ أن أبا البقاء يريد أن يجيز ذلك في السعة والاختيار؛ لتَمَكُّنِ الشاعر من نصب (سابق) عطفًا على (مدرك) دون أن يختل وزن البيت.

وقد اعترضه السَّمِينُ الحلبيُّ بأن هذا الجرَّ ليس من حرف الجر المحذوف، وإنما هو ما يسمى عند النحويين: (العطف على التوهم)، يقول: «قوله: «وإبقاء الجر» ليس على إطلاقِهِ، وإنما يَطَّرد منه مواضعُ نصَّ عليها أهلُ اللسانِ ليس هذا منها، وأمَّا البيتان فالجرُّ فيهما عند النحاة يسمى: «العطف على التوهُّم»، يعني كأنه توهَّم وجودَ الباء زائدةً في خبر «ليس»؛ لأنها يكثُر زيادتُها، ونَظَّروا ذلك بقوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون:١٠] بجَزْم «أَكُنْ» عطفًا على «فأصَّدَّق» على توهُّم سقوط الفاء من «فأصَّدَّق». نَصَّ عليه سيبويه[3] وغيرُه، فظَهَرَ فَسَادُ هذا التخريج»[4].

(١) بيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى في ديوانه: (٢٢٧)، والكتاب: (٣/ ١٠٠)، والأصول: (١/ ٢٥٢)، ومعاني القرآن وإعرابه: (٢/ ١٩٤)، وإعراب القرآن للنحاس: (٤/ ٦٤)، والتعليقة: (٢/ ٢٠٧)، والخصائص: (٢/ ٣٥٥)، (٤٢٦)، والمفصل: (٣٣٧)، ودرة الغواص: (٥٨)، وأسرار العربية: (١٢٥)، وشرح التسهيل: (٢/ ٥٢)، (٣/ ١٩٢)، وشرح الكافية الشافية: (١/ ٤٢٧)، والتذييل والتكميل: (١١/ ٣٢٥)، وتوضيح المقاصد والمسالك: (٢/ ٧٧٨)، وتخليص الشواهد: (٥١٢)، ومغني اللبيب (١/ ٣٨٠)، وتمهيد القواعد: (٣/ ١٣٩٢)، وخزانة الأدب:(٩/ ١٠٢).

(٢) التبيان: (١/ ٤٢٤).

(٣) يُنْظَر: الكتاب: (٣/ ١٠٠).

(٤) الدر المصون: (٤/ ٢١٦).

أما ناظر الجيش فقد انتصر لأبي البقاء، لكنه وَجَّهَ تجويزه ذلك بالعطف على الجوار، فقال بعد أن نَقَلَ نَصَّ أبي البقاء: «وهو يدل على رفعة شأنه في علم العربية، وقوة نظره، وتمكنه وحسن تصرفه. ولا شك في أنه كذلك، وعُلِمَ منه أنه يُثْبِتُ التبعية في عطف النسق على الجوار.

والظاهر أنَّ الأمر كما قال؛ إذ لا فَرْقَ بين عطف النسق والنعت في مطلق التبعية، فكما تَثْبُتُ التبعيةُ على الجوار في النعت -وإن كان الأمر فيها على خلاف الأصل؛ لورود ذلك في كلام العرب- هكذا تثبت في عطف النسق؛ لوروده في كلامهم أيضًا.

ولا شَكَّ أنَّ ظاهر الآية الشريفة[١] فيه دليلٌ على ما ذكرناه. نعم، قد يُنَازَعُ أبو البقاء في بعض ما استدل به على ذلك؛ لاحتمال تخريجه على وجه غير الوجه الذي ذكره، ومع الاحتمال يندفع الاستدلال»[٢].

والذي يبدو أن أبا البقاء العكبريَّ أراد حذف حرف الجرّ، وبقاء عمله، وهو ما نَصَّ عليه كما ترى، ولم يظهر لي أنه أراد باستدلاله ببيت الشاهد العطفَ على الجوار، وإنْ كان كلامه على قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾ [المائدة:٦]، على قراءة جَرّ[٣]: **(وأرجلِكم)**، لكن منطوق كلامه مقدَّم على مفهوم السياق، وَأَوْضَحُ من هذا أنَّ أبا البقاء خَرَّجَ جَرَّ **(وأرجلِكم)** على وجهين، هما: الجر على الجوار، وحذف حرف الجر وبقاء عمله. واستدلالُه ببيت الشاهد كان على التخريج الثاني لا الأول[٤].

(١) يريد قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ﴾، على القراءة التي سيأتي تخريجها.

(٢) تمهيد القواعد: (٧/ ٣٣٢٤).

(٣) هي قراءة ابن كثير وحمزة وأبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر، وقرأ نافع وابن عامر والكسائي وعاصم في رواية حفص بنصب: **(وأرجلكم)**. يُنْظَر: السبعة: (٢٤٢- ٢٤٣)، والنشر: (٢/ ٢٥٤)، وإتحاف فضلاء البشر: (١/ ٢٥١).

(٤) التبيان: (١/ ٤٢٢ -٤٢٤).

وبناء على ذلك فلم يُحَقِّقْ ناظرُ الجيش رأيَ أبي البقاء جيِّدًا، والتحقيق أنه أراد حَذْفَ الجار، وبقاء عمله، وأنَّ سيبويه -كما ذكر السمين الحلبي- نصَّ على أنَّ جَرَّ (سابق) في البيت على توهُّم وجود الباء زائدةً في خبر «ليس»؛ لأنها يكثُر زيادتُها، فعطف عليها بالجر، لا على أن الجار قد حُذِفَ، وبَقِيَ عَمَلُه.

قال سيبويه: «وسألتُ الخليلَ عن قوله -عَزَّ وَجَلَّ-: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون:١٠]، فقال: هذا كقول زهير:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

فإنَّما جَرُّوا هذا؛ لأنَّ الأولَ قد يَدْخُلُه الباءُ، فجاءوا بالثاني وكأنَّهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لَمَّا كان الفعلُ الذي قَبْلَه قد يكون جَزْمًا، ولا فاءَ فيه تَكَلَّمُوا بالثاني، وكأنهم قد جَزَمُوا قَبْلَه، فعَلَى هذا تَوَهَّمُوا هذا»[(١)].

وقد نَبَّهَ أبو عليٍّ الفارسيُّ إلى أنَّ حَمْل الخليل وسيبويه الآية هنا على البيت، أي أن الآية مِثْلُ البيت في الحمل على الموضع لا في الجودة والقوة[(٢)].

والفارسيُّ يريد بذلك أن التوهم في عطف الفعل بالجزم على الفعل المنصوب بعد الطلب كما في الآية أَقْوَى من العطف على التوهم في جر المعطوف على خبر (ليس) المجرد من الباء.

ومما هو حقيقٌ بالتنبيه أن سيبويه سَمَّى التوهُّمَ (غَلَطًا)، وهو -بلا شك- يريد مخالفة الأصل، لا الخطأ المخالف للصواب، يقول: «واعلمْ أنَّ ناسًا من العرب يَغْلَطُون، فيقولون: (إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان)؛ وذاك أن معناه معنى الابتداء، فيُرى أنه قال: هم، كما قال:

.... وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

(١) الكتاب: (٣/ ١٠٠ - ١٠١).
(٢) يُنْظَر: التعليقة: (٢/ ٢٠٨).

على ما ذكرتُ لك»[١].

وقد اعترضه ابنُ مالك ﷺ بقوله: «وهذا غيرُ مرضيٍّ منه ﷺ فإنَّ المطبوعَ على العربية كزهيرٍ قائلِ البيت لو جاز غَلَطُهُ في هذا لم يُوثَقْ بشيءٍ مِنْ كلامِه، بل يَجِبُ أن يُعْتَقَدَ الصوابُ في كلِّ ما نَطَقَتْ به العربُ المأمونُ حُدوثُ لَحْنِهم بِتَغَيُّرِ الطِّبَاع، وسيبويه موافق على هذا»[٢].

وهذا الاعتراض من ابن مالك غريبٌ جِدًّا؛ إذ لم يُرِدْ سيبويه الغلطَ المخالف للصواب، وإنما أراد الخروج عن الأصل أو القياس، وهذا ما جعل أبا حيان يَنْتَصِرُ لسيبويه بقوله: «وفَهِمَ[٣] من كلام سيبويه «أن ناسًا من العرب يَغْلَطُون» حقيقةَ الغلط، وأنهم لَحَنُوا في ذلك، ولا يوثق بهم في ذلك، ولا يُبْنَى عليه، ولم يُرِدْ سيبويه هذا المفهومَ الذي فَهِمَه المصنِّف، وإنما يريد أنه لم يُشَرِّكْ في الناصب، وكأنه لم يَتَقَدَّمْ ناصبٌ، بل ابتدأ بالاسم مرفوعًا، فأَتْبَعَهُ مرفوعًا، فصار كأنه لم يَذْكُر الناصب، وسَمَّى هذا غَلَطًا مجازًا، لا على جهة الحقيقة»[٤].

وأبان الشاطبيُّ عن رأي سيبويه بقوله: «يعني أنهم تَوَهَّمُوا أَنْ ليس ثَمّ (إنَّ)، حتى كأنهم قالوا: (هم أجمعون ذاهبون، وأنت وزيد ذاهبان)، وَأَنَّسَ بهذا عدمُ ظهور الإعرابِ في اسم (إنّ) في الموضعين.

والدليل على صحة هذا أنْ لم يَجِئْ فيما ظَهَرَ فيه الإعرابُ نحو: (إنَّ زيدًا وعمرٌ قائمان)؛ إذ لو كان الرفع في المعطوف على غير التوهّم لكان خليقًا أن يَجيءَ مع ظهوره، فلما لم يكن كذلك دلّ على أنهم اعتقدوا أنّ المنصوب مرفوعٌ، فعطفوا على اللفظ»[٥].

---

(١) الكتاب: (٢/ ١٥٥).

(٢) شرح التسهيل: (٢/ ٥٢).

(٣) يريد ابن مالك، وكذا قوله بعده: المصنِّف؛ لأنه يشرح التسهيل.

(٤) التذييل والتكميل: (٥/ ١٩٧).

(٥) المقاصد الشافية: (٢/ ٣٧٤).

ومهما يكن من أمر فإن النحويين لم يُجِيزوا في الاختيار حَذْفَ حرف الجر، وبقاء عمله، بل حَكَمُوا على ما ورد من الشواهد بالشذوذ، كما في قول الفرزدق:

إِذَا قِيلَ: أَيُّ النَّاسِ شَرٌّ قَبِيلَةً أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بالأَكُفِّ الأَصَابِعُ[1]

استشهد به النحويون في قوله: (أشارت كليبٍ بالأكف الأصابعُ) على حذف حرف الجر، وبقاء عمله، وأصله: أشارت الأصابعُ بالأكف إلى كليبٍ، فحَذَف حرف الجر، وأبقى عمله، وهو شاذ عندهم[2]، على أن بعض النحويين خَصَّهُ بالضرورة[3].

وكان القياس إذْ حَذَفَ حرفَ الجر أن ينصب (كليبًا)؛ لأن الجار إذا حُذِفَ انتصب ما بعده على نزع الخافض[4].

وقد اعترض عبدالقادر البغداديُّ ابنَ عصفورٍ[5] جَعْلَه ذلك من الضرورة؛ لإمكان الشاعر أن ينصب (كليبًا) بعد حذف الجار؛ فيكون حينئذٍ مُطَّرِدًا على

(١) بيت من الطويل للفرزدق في ديوانه: (١/ ٤٢٠)، وشرح التسهيل (٢/ ١٥١)، (٢٤٤)، (٣/ ١٩٣)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٦٣٥)، وشرح ابن الناظم: (١٨٠)، وارتشاف الضرب: (٤/ ١٧٦٠)، (٢٠٩٢)، والدر المصون: (١/ ٢١٢)، (٢/ ٣٩٧)، (٥/ ١٢٦)، (٩/ ٦٣٨)، وتخليص الشواهد: (٥٠٤)، ومغني اللبيب (١/ ٦١)، (٢/ ٦٣٤)، وأوضح المسالك (٢/ ١٧٨)، وشرح ابن عقيل (٢/ ٣٩)، والمقاصد النحوية (٢/ ٥٤٢)، وهمع الهوامع (٢/ ٣٦)، (٨١)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٢)، وشرح الأشموني (١/ ١٩٦)، وخزانة الأدب: (٩/ ١١٣)، (١١٥)، (١٠/ ٤١)، والدرر اللوامع: (٢/ ٩٢).
ورواية الديوان: (أَشَارَتْ كُلَيْبٌ بالأكفِّ الأصابعُ) برفع (كليب)، ومثله النقائض: (٢/ ٧٠٢)، وخَرَّجَ أبو عبيدة رَفْعَ (كليب) على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي: هذه كليبٌ، و(الأصابع) فاعل (أشارت). وروي أيضًا: (أَشَرَّتْ). وروي: (شرُّ قبيلةٍ) بالإضافة. يُنْظَر: النقائض: (٢/ ٧٠٢)، خزانة الأدب: (٩/ ١١٦).

(٢) يُنْظَر: التسهيل: (١٤٩)، وشرح الرضي: (٤/ ٢٩٩)، وارتشاف الضرب: (٤/ ٢٠٩٢)، وتوضيح المقاصد والمسالك: (٢/ ٦٢٣)، وأوضح المسالك: (٢/ ١٥٨)، وإرشاد السالك: (١/ ٣٤١)، وشرح الأشموني: (١/ ٤٤٠)، وخزانة الأدب: (٩/ ١١٣).

(٣) يُنْظَر: ضرائر الشعر: (١٤٤ -١٤٥)، والبحر المحيط: (٢/ ٣٨٦)، والدر المصون: (١/ ٢١٢)، (٢/ ٣٩٧)، (٥/ ١٢٦)، (٩/ ٦٣٨).

(٤) يُنْظَر: شرح التسهيل: ٢/ ١٤٩، والمقاصد الشافية: (١/ ١٤٢)، وخزانة الأدب: (٩/ ١١٣).

(٥) يُنْظَر: ضرائر الشعر: (١٤٤ -١٤٥).

القياس[١]، بل إن البغداديَّ نص على أن ثمة رواية أخرى للبيت بنصب (كليب)[٢].

ويبدو أن البغدادي يريد أن يخص الحكم بالشذوذ لا بالضرورة، وبناء عليه فلا تقاس تلك الضرورة للشعراء، وهو من الشذوذ بحيث لا يصح وقوعه في شعر ولا في نثر.

(١) يُنْظَر: خزانة الأدب: (٩/ ١١٣).
(٢) السابق.

(الاضافة)

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ[1]

استشهد به النحويون في قوله: (زج القلوص أبي مزادة) على أن الشاعر فَصَلَ بين المضاف المصدر، وهو (زَجَّ) والمضاف إليه، وهو (أبي مزادة) بمفعول المصدر، وهو (القلوص).

وهذه المسألة من مسائل الخلاف المشتهرة بين أهل البصرة وأهل الكوفة[2]، فقد ذهب البصريون إلى أنه لا يصح الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف أو الجار والمجرور، وفي الشعر خاصة[3].

واحتجَّ البصريون بأن الأصل في المتضايفَين ألا يفصل بينهما؛ لأنهما كالشيء

(١) بيت من مجزوء الكامل لم أقف على قائله، وهو في معاني القرآن للفراء: (١/ ٣٥٨)، ومجالس ثعلب: (١٥٢)، والحجة للقراء السبعة: (٣/ ٤١٣)، والخصائص (٢/ ٤٠٦)، وما يجوز للشاعر في الضرورة: (١٧٩)، والمفصل: (١٣٣)، والإنصاف (٢/ ٤٢٧)، وشرح المفصل (٣/ ١٨٩)، والمقرب (١/ ٥٤)، وضرائر الشعر: (١٩٦)، وشرح التسهيل: (٣/ ٢٩٨)، وشرح الكافية الشافية (٢/ ٩٨٥)، وشرح الرضي للكافية: (٢/ ٢٦١)، وارتشاف الضرب: (٥/ ٢٤٢٩)، والدر المصون: (٥/ ١٦٤)، وتخليص الشواهد: (٨٢)، (٤١٦)، والمقاصد النحوية (٣/ ٤٦٨)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٧)، وخزانة الأدب (٤/ ٤١٥).

يُقَال زَجَجْتُه زَجًّا: إذا طعنته بالزُّجّ -بضَم الزاء-: وَهِي الحديدة الَّتِي فِي أَسْفَل الرمْح. وزجّ القلوص: مفعولٌ مُطلق أَي: زَجًّا مثلَ زَجّ القلوص. والقَلُوص -بِفَتْح الْقَاف-: النَّاقة الشَّابَّة. وأَبُو مزادة: كنيةُ رجل. ومَزَجّة: يُرْوى بِفَتْح الْمِيم وَهُوَ مَوضِع الزّجّ يَعْنِي أَنّه زَجّ رَاحِلَته، لتُسْرِع كَمَا يفعل أَبُو مزادة بالقلوص. وروي أيضًا: بِمِزَجَّة بِكَسْر الْمِيم: وهي رُمْحٌ قصيرٌ.

(٢) يُنْظَر: الكتاب: (١/ ٩١)، والمقتضب: (٤/ ٣٧٦)، وشرح السيرافي: (١/ ١٢٥)، والتبصرة والتذكرة: (١/ ٢١٧)، والنكت: (١/ ٢٨٩)، والإنصاف: (٢/ ٤٢٧)، وشرح المفصل: (٣/ ١٩)، وشرح جمل الزجاجي: (٢/ ٤٠٦)، وشرح التسهيل: (٣/ ٢٧٢)، وشرح الكافية الشافية: (٢/ ٩٧٨)، وشرح ابن الناظم: (٤٠٥)، وشرح الرضي للكافية: (٢/ ٢٦١)، وارتشاف الضرب: (٥/ ٢٤٢٩)، وتوضيح المقاصد: (٢/ ٢٨٥)، وائتلاف النصرة: (٥١)، والتصريح: (٢/ ٥٧).

(٣) يُنْظَر: الكتاب: (١/ ٩١)، والمقتضب: (٤/ ٣٧٦)، واللامات: (١٠٦)، وشرح السيرافي: (١/ ١٢٥)، وارتشاف الضرب: (٤/ ١٨٤٦).

الواحد؛ لأن المضاف إليه من تمام المضاف، ويقوم مقام التنوين ويعاقبه، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والنون، كذلك لا يحسن الفصل بين المتضايفَين[١]، ولأن الثاني منزَّلٌ من الأول منزلة الجزء؛ لأنه واقع موقع تنوينه، فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نُزِّلَ منزلة الجزء منه[٢].

واحتج البصريون لتجويزهم الفصلَ بين المتضايفين بالظرف والجار والمجرور خاصةً بأنّ الظّرف وما أَشْبَهَهُ لا يَفْصِلُ بين العامل والمعمول[٣]، وبأنهما يُتَوَسَّعُ فيهما ما لا يُتَوَسَّعُ في غيرهما، وأما ما سواهما فيبقى على الأصل[٤].

وذهب الكوفيون -ومنهم ثعلب[٥]- إلى أنه يجوز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور؛ لضرورة الشعر[٦].

وخالف الفراءُ[٧] قَوْمَه الكوفيين في ذلك، فقد تابع البصريين في مَنْعِ ذلك، ورَدَّ النصوص التي ظاهرها الفصل بين المتضايفَين.

أما الكوفيون فقد احتجوا بنصوصٍ من الشعر والنثر، وَرَدَ فيها الفَصْلُ بين المتضافين بغير الظرف والجار والمجرور، فمن الشعر بيتُ الشاهد السابق، وأبياتٌ أخرى[٨].

(١) يُنْظَر: شرح المفصل: (٣/ ١٩).
(٢) يُنْظَر: الإفصاح: (١٢٨)، وشرح المفصل: (٣/ ١٩)، والتصريح: (٢/ ٥٧).
(٣) يُنْظَر: المقتضب (٤/ ٣٧٦).
(٤) يُنْظَر: الإنصاف: (٢/ ٤٣٥).
(٥) يُنْظَر: مجالس ثعلب (١/ ١٢٥).
(٦) يُنْظَر: شرح السيرافي: (١/ ١٢٥)، والإنصاف: (٢/ ٤٢٧).
(٧) يُنْظَر: معاني القرآن: (٢/ ٨١ -٨٢).
(٨) يُنْظَر جملة من هذه الأبيات في الإنصاف: (٢/ ٤٢٧)، وشرح المفصل: (٣/ ١٩)، وشرح جمل الزجاجي: (٢/ ٤٠٦)، وشرح التسهيل: (٣/ ٢٧٢)، وشرح الكافية الشافية: (٢/ ٩٧٨)، وشرح ابن الناظم: (٤٠٥)، وشرح الرضي للكافية: (٢/ ٢٦١)، وارتشاف الضرب: (٥/ ٢٤٢٩)، وتوضيح المقاصد: (٢/ ٢٨٥)، وائتلاف النصرة: (٥١)، والتصريح: (٢/ ٥٧).

ومن النثر قراءة ابن عامر[١]:﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ۖ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام:١٣٧] بإضافة (قَتْل) إلى (شركائهم)، ونَصْب (أولادهم) على أنه مفعول به للمصدر(قَتْل)، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، وهو غير الظرف والجار والمجرور، والأصل: (قَتْلُ شُرَكَائِهِم أَوْلَادَهُمْ).

وقد وقف النحويين عند هذه القراءة طويلًا[٢]، فالفراء ذَكَرَ أنه لم يعرف جهتَها[٣]، ومَكِّيٌّ حَكَمَ عليها بالضعف[٤]، وأما الطبري فقد كان أقسى من تلك العبارات؛ فقد رَمَى تلك القراءة السبعية المتواترة بأن هذا الأسلوب قبيح غير فصيح[٥]، وأما الزمخشري فكان أَبْعَدَ وأشنعَ في التخطئة، فقد حَكَمَ على ذلك بأنه شَيْءٌ لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سمجًا مردودًا[٦].

وقد رَدَّ كثير من النحويين تلك الجرأة على تخطئة قراءة سبعية متواترة، لها ما يعضدها من كلام العرب شعرًا ونثرًا[٧].

(١) يُنْظَر: السبعة: (٢٧٠)، والحجة للقراء السبعة: (٣/ ٤٠٩)، ومعاني القراءات: (١/ ٣٨٨)، والمحتسب: (١/ ٣٣)، والكشف عن وجوه القراءات:(١/ ٤٥٣)، والبحر المحيط:(٤/ ٢٢٩)، والنشر: (٢/ ٢٦٣)، وإتحاف فضلاء البشر: (١/ ٢٧٤).

(٢) يُنْظَر: شرح السيرافي: (١/ ١٢٥)، الإنصاف: (٢/ ٤٣٦)، وللاستزادة عن هذا الموضوع وتخطئة النحويين للقرّاء، يُنْظَر: «تلحين النحويين للقراء»، للدكتور/ ياسين المحيمد: (١٧ -١٨).

(٣) معاني القرآن: (١/ ٣٥٧).

(٤) الكشف عن وجوه القراءات: (١ / ٤٥٤).

(٥) جامع البيان عن تأويل آي القران (٨ / ٣١).

(٦) الكشاف (٢ / ٥٤).

(٧) يُنْظَر: شرح التسهيل: (٢/ ١٨٢)، والبحر المحيط (٤ / ٢٢٩)، والدر المصون: (٥/ ١٦٦)، والنشر في القراءات العشر: (٢/ ٢٦٣).

وثمة ما يؤيد هذه القراءة، وهي قراءة أخرى لبعض السلف[١]:﴿فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللهَّ مُخْلِفَ وَعْدَهِ رُسُلِهُ﴾ من قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ ﴾ [إبراهيم: ٤٧]، حيث أضاف (مخلف) إلى (رسله)، وفَصَلَ بينهما بمعمول المصدر، وهو (وَعْدَه) على أنه مفعول به للمصدر (مخلف).

وذَهَبَ ابنُ مالك إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر والنثر، إذا كان الفاصل ظرفا أو جارًّا ومجرورًا، وكان أحدهما متعلِّقًا بالمضاف، بل عَدَّه من أحسن الفَصْل؛ لأنه فصل بمعمول المضاف، فكان فيه قوة، وهو جديرٌ بأن يجوز في الاختيار، ولا يختص بالاضطرار، واستدل ابن مالك لذلك بشواهد عِدَّة من النثر والشعر[٢].

ولم ينكر ابنُ عصفور[٣] مجيء الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير ظرف ولا مجرور في الكلام، وإن لم يَقِسْ على ذلك. وأجاز ابنُ مالك[٤] الفصلَ بين المضاف والمضاف إليه في مسائل أخرى، ليس الفاصل فيها الظرفَ ولا الجار والمجرورَ، وتَبِعَهُ على ذلك بعض المتأخرين[٥].

أما بيت الشاهد فقد رَدَّهُ بعض النحويين بأنه لم يثبت عند أهل الرواية، وهو من زيادات أبي الحسن الأخفش في حواشي كتاب سيبويه، ويحسن هنا نَقْلُ ما قاله البغداديُّ عن هذا البيت: «وهذا البَيْت لم يعْتَمد عَلَيْهِ مُتْقِنُو كتاب سيبويه حتى قَالَ السيرافيّ: لم يُثْبِتْهُ أحدٌ من أهل الرِّوَايَة، وَهُوَ من زيادات أبي الْحسن الْأَخْفَش فِي حَوَاشِي كتاب سيبويه، فَأَدْخَلَهُ بعضُ النّسّاخ فِي بعض النُّسَخ، حتّى شَرَحَه الأعلم

(١) ذكرها الزمخشري في الكشاف: (٢ / ٥٣٠)، ورماها بالضعف.
(٢) يُنْظَر: شرح التسهيل: (٣/ ٢٧٣).
(٣) يُنْظَر: ضرائر الشعر: (١٩٩).
(٤) يُنْظَر: شرح التسهيل: (٣/ ٢٧٧).
(٥) يُنْظَر: شرح الرضي للكافية: (٢/ ٢٦١)، وشرح ابن الناظم: (٤٠٥)، وارتشاف الضرب: (٥/ ٢٤٢٩)، والدر المصون: (٥/ ١٦٤)، وأوضح المسالك: (٣/ ١٥١)، وتخليص الشواهد: (٨٢، ٤١٦)، والمقاصد النحوية (٣/ ٤٦٨)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٧)، وخزانة الأدب (٤/ ٤١٥).

وَابْنُ خلف فِي جملَة أبياته ... قَالَ الزمخشريُّ -فِي مفصَّله[1]- وَمَا يَقع فِي بعض نُسَخ «الكتاب» من قَوْله: **فَزَجَجْتُها بمزجة**...البَيْت، فسيبويه بَرِيءٌ من عُهْدَته، أَرَادَ أَن سيبويه لم يُورد هَذَا البَيْت فِي كِتَابه، بل زَاده غَيرُه فِي كِتَابه، وإنّما بَرَّأَ سيبويه من هَذَا لأنّ سيبويه لا يرى الفَصْل بِغَيْر الظّرْف، وَإِذا كَانَ هَذَا مَذْهَبَه، فَكيف يُورِدُ بَيْتًا على خلاف مذْهبِه.

وَمِنْه يظْهرُ لَك سُقُوط قَول الجعبريّ فِي «شرح الشاطبيّة»؛ فَإِنَّهُ -بعد أَنْ زَعَمَ أَنّ البَيْت من أَبْيَات الْكتاب- قَالَ: فَإِنْ قلتَ: فَمَا معنى قَول المفصّل: بَرِيءٌ من عُهْدَتِه قلتُ: مَعْنَاهُ من عُهْدَةِ هَذِه الرِّوَايَة؛ لأنّه يرويهِ: **(زجَّ القلوصِ أَبُو مزاده)** بجرّ (القلوص) بِالإِضَافَة وَرفع (أَبُو مزاده) فَاعل الْمصدر. هَذَا كَلَامه»[2].

وكذا فَعَل الفراء، فقد قال: «ونحويُّو أهل المدينة يُنشدونَ قوله:

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ

بَاطِلٌ، والصوابُ:

..... **زَجَّ القَلُوصِ أَبو مَزَادَهْ**»[3]

وقال الفراء في موطن آخر: «وليس قَوْلُ مَنْ قَالَ: إنَّما أرادوا مثل قول الشاعر:

فَزَجَجْتُهَا مُتَمَكِّنًا زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ

بشيءٍ، وهذا مما كَانَ يقوله نَحْويُّو أَهْلِ الحجاز، ولم نَجِدْ مِثْلَه فِي العربية»[4].

أما ابن جني فيرى أن العرب يَقْوَى لديهم إضافة المصدر إلى الفاعل أكثر منه في إضافة المصدر إلى مفعوله، فقد لجأ الشاعر إلى الضرورة هنا؛ ليُبْقِيَ المصدر مضافًا إلى فاعله، ولو اضطره ذلك إلى الفصل بين المتضايفين؛ لأنه لو رَفَعَ (أبو مزادة) لكان قد

(١) المفصل: (١٣٣).
(٢) خزانة الأدب: (٤/ ٤١٦).
(٣) يُنْظَر: معاني القرآن: (٢/ ٨١- ٨٢).
(٤) يُنْظَر: معاني القرآن: (١/ ٣٥٨).

أضاف المصدر إلى مفعوله.

ومع ذلك كله لم ينكر ابن جني أن الشاعر لم يكن مضطرًّا إلى الفصل بين المتضايفين؛ لأنه كان يمكنه أن يقول: **(زجَّ القلوصِ أبُو مزاده)**، دون أن يصيب البيتَ خللٌ في الوزن، قال ابن جني: «ففَصَلَ بينهما بالمفعول به. هذا مع قُدْرَتِه على أن يقول: **(زجَّ القلوصِ أبُو مزاده)**، كقولك: سرَّني أَكْلُ الخبزِ زيدٌ، وفي هذا البيت عندي دليلٌ على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنه في نفوسهم أَقْوَى من إضافته إلى المفعول، ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة، مع تَمَكُّنِهِ من تَرْك ارتكابها، لا لشيءٍ غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول»[(١)].

ولهذا أفاد البغداديُّ من قول ابن جني هذا في تخريج البيت، فاعترضَ العينيَّ في قوله: «وليس لقائله (يعني البيت) في هذا عذرٌ إلا من الضرورة؛ لإقامة الوزن»[(٢)]، فقال البغدادي مشيرًا إلى قول ابن جني: «وَبِقَوْلِهِ[(٣)]: لَا لشَيْءٍ غير الرَّغْبَة ...إلخ يُعْلَمُ أنّ قَول العينيّ: إنّ قَائِله لَيْسَ لَهُ عذر فِي هَذَا إلا مَسّ الضَّرُورَة؛ لإِقَامَة الوَزْن صادِرٌ من غير رَوِيَّةٍ وفكر»[(٤)].

وهو يريد بذلك أن الشاعر غير مضطر للفصل بين المتضايفين؛ لإمكان الشاعر أن يضيف المصدر إلى المفعول، ثم يرفع الفاعل -كما تقدم- لكنه آثر إضافة المصدر إلى فاعله على إضافته إلى مفعوله.

(١) الخصائص: (٢/ ٤٠٨). ولابن مالك توجيه للبيت • نحو توجيه ابن جني. يُنْظَر: شرح الكافية الشافية: (٢/ ٩٨٧).

(٢) المقاصد النحوية (٣/ ٤٦٩).

(٣) أي قول ابن جني السابق.

(٤) خزانة الأدب: (٤/ ٤١٧).

(عطف النسق)

وَرَجَا الأُخَيطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالا[١]

استشهد به النحويون في قوله: (ما لم يكن وأب له لينالا) على أنه لا يَحسُنُ العَطفُ على الضَّمير المتَّصلِ المَرْفُوعِ بَارِزًا كان أو مُستَتِرًا إلاَّ بعدَ توكِيدِهِ بِضميرٍ مُنفَصلٍ، وإلا بفاصل غير التوكيد، وأنه يجوز في ضرورة الشعر أن يعطف دون ذلك، كما في هذا البيت، فقد عَطَفَ «أبٌ» على الضَّميرِ في «يَكُنْ» مِنْ غَيرِ تَوكيدٍ ولا فَصْلٍ.

وهو مذهب البصريين[٢]، وعزاه ابنُ عقيل إلى الجمهور[٣]، أما الكوفيون[٤] فيُجِيزُونَ ذلك من غير فاصل في الشعر والنثر؛ احتجاجًا ببيت الشاهد، وبقول عمر بن أبي ربيعة:

قُلْتُ إذْ أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الفَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا[٥]

(١) بيت من الكامل لجرير في ديوانه: (١/ ٥٧)، والكامل للمبرد: (١/ ٢٥٤)، (٣/ ٣٠)، والإنصاف: (٢/ ٤٧٦)، وضرائر الشعر: (١٨٠)، وشرح التسهيل: (٢/ ٢٦١)، (٣/ ٣٧٤)، والمقرب (١/ ٢٣٤)، وشرح الكافية الشافية: (٣/ ١٢٤٥)، وأوضح المسالك (٣/ ٣٥١)، وإرشاد السالك لابن القيم: (٢/ ٦٣٧)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش: (٧/ ٣٤٩٧)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٦٠)، وشرح التصريح(٢/ ١٥١)، وهمع الهوامع(٢/ ١٣٨)، وشرح الأشموني(٢/ ٤٢٩)، والدرر اللوامع: (٦/ ٤٩).

(٢) يُنْظَر: الكتاب: (٢/ ٣٧٩)، والكامل: (٣/ ٣٠)، والحجة للقراء السبعة: (٦/ ٨٠)، واللمع: (٩٦)، والخصائص: (٢/ ٣٨٨)، والمفصل: (١٦١)، والإنصاف: (٢/ ٣٨٨)، واللباب: (١/ ٤٣١)، وتوضيح المقاصد والمسالك: (٢/ ١٠٢٤)، والدر المصون: (١/ ٢٧٨- ٢٧٩).

(٣) يُنْظَر: شرح ابن عقيل: (٣/ ٢٣٨).

(٤) يُنْظَر: الإنصاف: (٢/ ٣٨٨)، واللباب: (١/ ٤٣١)، وتوضيح المقاصد والمسالك: (٢/ ١٠٢٤)، والدر المصون: (١/ ٢٧٨- ٢٧٩).

(٥) بيت من الخفيف، لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه: (٤٩٨)، والكتاب: (٢/ ٣٧٩)، والكامل: (١/ ٢٥٤)، (٣/ ٣٠)، والحجة للقراء السبعة: (٦/ ٨٠)، واللمع: (٩٦)، والخصائص: (٢/ ٣٨٨)، والمفصل: (١٦١)، والإنصاف: (٢/ ٣٨٨)، واللباب: (١/ ٤٣١)، وشرح التسهيل: (٣/ ٣٧٤)، وشرح الكافية الشافية: (٣/ ١٢٤٥)، وتوضيح المقاصد والمسالك: (٢/ ١٠٢٤)، والدر المصون: (١/ ٢٧٨- ٢٧٩)، وشرح ابن عقيل:(٣/ ٢٣٨)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش: (٧/ ٣٤٩٧).

فقد عَطَفَ (زُهْرٌ) على الضمير المستتر في (أَقْبَلَتْ) دون فاصل ولا توكيد للضمير.

وابن عصفور يرى أن ضرورة الشعر هي التي أَوْجَبَتْ[١] حذف الضمير المؤكد، وكان القياس أن يقول: (ما لم يكن هو وأب له لينالا)[٢].

لكن ابن مالك يرى أن الشاعر مختار غير مضطر؛ لتَمَكُّنِهِ من نصب (أب) و(زهر) على أن يكون مفعولًا معه دون أن يختل الوزن[٣]. وقد تَبِعَهُ في ذلك ناظرُ الجيش[٤].

(١) يريد أنها أَلْجَأَت الشاعرَ إلى ذلك.

(٢) يُنْظَر: ضرائر الشعر: (١٨١).

(٣) يُنْظَر: شرح التسهيل: (٣/ ٣٧٤)، وشرح الكافية الشافية: (٣/ ١٢٤٥).

(٤) يُنْظَر: تمهيد القواعد: (٧/ ٣٤٩٧).

(النداء)

فَيَا الغُلَامَان اللَّذَانِ فَـرَّا
إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانَا شَرًّا[1]

استشهد النحويون بقوله: (فيا الغلامان...)، حيث جَمَعَ بين حرف النداء و(أل)، وقد اختلف البصريون والكوفيون في حكم ذلك، فذهب البصريون[2] إلى مَنْعِهِ إلا في ضرورة الشعر، كبيت الشاهد، وكقول الآخر:

مِنَ اجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوَصْلِ عَنِّي[3]

واحتج البصريون على ذلك بأنَّ فيه جَمْعًا بين أداتَي تعريف؛ يعنون بهما (أل) وحرف النداء. وقد نقل سيبويه[4] هذا التعليل عن الخليل بن أحمد -رحمهم الله جميعًا-

(١) بيتان من مشطور الرجز، لم أقف على قائلهما. يُنْظَر: المقتضب: (٤/ ٢٤٣)، والأصول: (١/ ٣٧٣)، واللامات: (٥٣)، واللمع: (١٩٦)، وأسرار العربية: (٢٣٠)، والإنصاف: (١/ ٣٣٦)، واللباب: (١/ ٣٣٥)، شرح المفصل: (٢/ ٩)، وشرح التسهيل: (٣/ ٣٩٨)، وشرح عمدة الحافظ: (١/ ٢٩٩)، وشرح الرضي: (١/ ٣٨٣)، وشرح ابن عقيل: (٣/ ٢٦٤)، وتمهيد القواعد: (٧/ ٣٥٥٧)، وخزانة الأدب: (٢/ ٢٩٤)، والدرر اللوامع: (٣/ ٣٠).

(٢) يُنْظَر: الكتاب: (٢/ ١٩٧)، والمقتضب: (٤/ ٢٤٢ -٢٤٣)، والأصول: (١/ ٣٧٣)، واشتقاق أسماء الله: (٢٩)، والجمل: (١٦٢)، واللامات للزجاجي: (٥٣)، والإنصاف: (١/ ٣٣٥)، وأسرار العربية: (٢٠٩-٢١٠)، والتبيين: (٤٤٤)، واللباب: (١/ ٣٣٥)، والمحصول في شرح الفصول لابن إياز (المخطوط): (١٤٤أ)، والمقرب: (١/ ١٧٧)، وائتلاف النصرة:(٤٦)، وهمع الهوامع: (٥/ ٤٧).

(٣) بيت من الوافر، لم أقف على قائله. يُنْظَر: الكتاب: (٢/ ١٩٧)، والمقتضب: (٤/ ٢٤١)، والأصول: (٣/ ٤٦٣)، واللامات: (٥٣)، والمفصل: (٦٣)، وأسرار العربية: (٢٣٠)، والإنصاف: (١/ ٣٣٦)، واللباب: (١/ ٣٣٥)، وشرح المفصل: (٢/ ٨)، وشرح التسهيل: (٣/ ٣٩٩)، وشرح الرضي: (١/ ٣٨٣)، والجنى الداني: (٢٤٥)، ولسان العرب: (لتا) (١٥/ ٢٤٠)، والأشباه والنظائر: (٢/ ١٧٩)، وخزانة الأدب: (٢/ ٢٩٣)، والدرر اللوامع: (٣/ ٣١).

(٤) في الكتاب: (٢/ ١٩٧).

ثم نقله عنهما كثيرٌ من النحويين[١].

واعترض الرضيُّ هذا التعليل بأنَّ اجتماع حرفَين في أحدهما من الفائدة ما في الآخر وزيادة لا يُسْتَنْكَر، كما في (لَقَد)، و(أَلاَ إنَّ)[٢].

وعَلَّلَ العكبريُّ مَنْع الجَمْعَ بين حرف النداء و(أل) بتعليل ثانٍ أيضًا، وهو أنَّ الألف واللام زائدتان، وحرف النداء زائد، ولا يُجْمَعُ بين زيادتَين جاريتَين مَجْرَى كلمتَين على اسمٍ واحد[٣].

وثمة تعليلٌ ثالث ذكره العكبريُّ أيضًا، وهو أن تعريف الألف واللام بالعهد أو الجنس، وتعريف أداة النداء بالخِطاب، وبينهما اختلافٌ، فلم يجمع بينهما؛ لتدافع مَعْنَيَيْهِما[٤].

وذهب الكوفيون[٥] -وعزاه ابن مالك إلى البغداديين[٦]- إلى جواز دخول حرف النداء على ما فيه (أل) في الشعر والنثر[٧]، واحتجوا بالسماع والقياس، فالسماع كالبيتَين السابقَين، وأما القياس فمن ثلاثة أوجه:

---

(١) يُنْظَر مثلاً: المقتضب: (٤/ ٢٣٩)، ومعاني القرآن وإعرابه: (١/ ٦٤)، والإنصاف: (١/ ٣٣٨-٣٣٧)، وأسرار العربية: (٢٠٩ -٢١٠)، واللباب:(١/ ٣٣٥)، وشرح الإيضاح للعكبري: (٣/ ١١٥٠-١١٤٩)، والتبيين: (٤٤٤)، والمحصول في شرح الفصول لابن إياز (المخطوط): (١٤٤أ)، وشرح المفصل: (٢/ ٨ -٩)، وشرح ابن الناظم: (٥٧٢)، والتصريح: (٢/ ١٧٢).

(٢) يُنْظَر: شرح الرضي: (١/ ٣٧٣).

(٣) يُنْظَر: شرح الإيضاح: (٣/ ١١٥٠)، واللباب: (١/ ٣٣٥).

(٤) يُنْظَر: شرح الإيضاح: (٣/ ١١٥٠)، والتبيين: ٤٤٤، واللباب: (١/ ٣٣٥). وذكره ابن إياز أيضًا في المحصول في شرح الفصول (المخطوط): (١٤٤أ).

(٥) يُنْظَر: الغرة في شرح اللمع لابن الدهان (المخطوط): (٣٧أ)، والإنصاف: (١/ ٣٣٥)، والتبيين: (٤٤٤)، واللباب: (١/ ٣٣٥)، والمقرب: (١/ ١٧٧)، وشرح التسهيل: (٣/ ٣٩٨)، والمحصول في شرح الفصول لابن إياز (المخطوط): (١٤٤أ)، وتوضيح المقاصد والمسالك: (٢/ ١٠٦٨)، وتمهيد القواعد: (٧/ ٣٥٥٧)، وائتلاف النصرة: (٤٦).

(٦) يُنْظَر: شرح الكافية الشافية: (٣/ ١٣٠٨).

(٧) وقاسه ابنُ مالك في مسائل أخرى. يُنْظَر: شرح التسهيل:(٣/ ٣٩٨)، وشرح الكافية الشافية: (٣/ ١٣٠٨).

أحدها: أن الألفَ واللامَ للتعريفِ، فجازَ دخولُ (يا) عليه، كقولهم: يا الله.

والثاني: أنّ (يا) تدخلُ على المضاف إلى معرفةٍ، مع أنّ الاسمَ الأولَ معرفةٌ بالإضافةِ، فكذلك المعرف بالألف واللام.

والثالث: أن التَّعريفَ بحرفِ النّداء غيرُ متحقق، بدليل قول الأعمى في النكرة غير المقصودة: (يا رجلًا خُذْ بِيَدِي)، فتُناديه وهو نكرةٌ وتنصبه، ولو كانت (يا) للتَّعريف لم يَجُزْ ذلك، وإنّما يتعرف المنادى بالقَصْدِ، فالألفُ واللاّمُ تُجرى مُجرى القَصد، فكما يجتمع في قولك: (يا رجلُ) (يا) والقصد، يجتمع هاهنا الألف واللاّمُ و(يا)[١].

ويرى بعضُ النحويين أن قوله: **(فيا الغلامان...)** أَشَذُّ شذوذًا من قول الآخر: **(...يا الَّتي تيمتِ قلبي)**؛ لأن الألف واللام في (التي) زائدةٌ لازمة، بخلاف (الغلامين)[٢].

وقد رَدَّ المبردُ[٣] إنشاد هذا البيت على هذه الصورة، ورأى أنه غير جائز، وإنما صوابه: **(فيا غلامان...)**، ولا يضر ذلك في وزن البيت، ويصح اللفظ به ولا تدعو ضرورةٌ إلى إدخال الألف واللام[٤].

أما ابن مالك فيرى أنه لا ضرورة في البيت، لتمكن قائله من أن يقول: **(فيا غلامان اللذان فرا)**، ويرى أنَّ قائلَه غيرُ مضطرٍّ، لكنه استعمل -شذوذًا- ما حَقُّه أَلَّا يجوز[٥].

(١) يُنْظَر: الإنصاف: (١/ ٣٣٦)، والتبيين: (٤٤٦)، وأمالي ابن الحاجب: (٢/ ٦٨٤- ٦٨٥).

(٢) يُنْظَر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب: (٢/ ٤٢٦-٤٢٥)، وشرح الرضي: (١/ ٤٥٧ -٤٥٨)، والفوائد الضيائية: (١/ ٣٣٥ -٣٣٦).

(٣) يُنْظَر: المقتضب: (٤/ ٢٤٣).

(٤) يُنْظَر: اللامات للزجاجي: (٥٣).

(٥) يُنْظَر: شرح التسهيل: (٣/ ٣٩٩).

(ما لا ينصرف)

أَبِيْتُ عَلَى مَعَارِيَ فَاخِرَاتٍ بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمِ العِبَاطِ[١]

استشهد به النحويون بقوله: (معاري) على أن الشاعر عَامَلَ الاسمَ المنقوصَ الممنوعَ من الصرف في حالة الجر معاملةَ الاسم الصحيح، فأثبت الياء، وأَظْهَرَ الفتحة، وهو ضرورة شعرية، وكان القياس أن يقول: (معارٍ)، كقوله تعالى: ﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر:٢].

ولئن كان النحويون قد اتفقوا[٢] على أن الاسم المنقوص الممنوع من الصرف -إن لم يكن علمًا- وَجَبَ تنوينُه وحَذْفُ يائه رفعًا وجرًّا، وتثبت ياؤه في حالة النصب، كقوله تعالى: ﴿سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ﴾ [سبأ:١٨]، فقد اختلفوا في الاسم المنقوص الممنوع من الصرف في حالة الجر -إن كان علمًا- نحو: (قاضٍ) علم امرأةٍ، و(يرمي) علمًا، فقد ذهب الجمهور، ومنهم عبدالله بن أبي إسحاق وأبو عمرو بن العلاء والخليل وسيبويه[٣] إلى أنه يعامل معاملة الاسم المنقوص المنصرف، فيُنَوَّنُ

(١) بيتٌ من الوافر للمتنخل الهذلي في ديوان الهذليين: (٢/ ٢٠)، وشرح أشعار الهذليين: (٣/ ١٢٦٨)، والكتاب: (٣/ ٣١٣)، والتصريف: (٢/ ٦٧)، والأصول: (٣/ ٤٤٤)، ما يحتمل الشعر من الضرورة: (٧٢)، والتعليقة: (٣/ ١٤٤)، والخصائص: (١/ ٣٣٥)، (٣/ ٦٣)، والصحاح: (عرا) (٦/ ٢٤٢٤)، وما يجوز للشاعر في الضرورة: (١٩٨)، وإيضاح شواهد الإيضاح: (٢/ ٦٨٩)، وضرائر الشعر: (٤٣)، والمقاصد الشافية: (١/ ٤٩٨).

والمعاري: الفُرُش، والملوب: المخلوط بالملوب، وهو نوع من الطيب، ودم العباط: دم الناقة التي تُنْحَر وهي سليمة من الأمراض، فيكون دمُها صافيًا. شَبَّهَ الطِّيب في حُمْرَتِهِ بدم الناقة الصافي.

(٢) يُنْظَر: الكتاب: (٣/ ٣٠٨)، والمقتضب: (١/ ١٤٣)، وما ينصرف وما لا ينصرف: (١١٢)، والأصول: (٢/ ٩١)، وشرح المفصل: (١/ ٦٣- ٦٤)، وشرح الكافية الشافية: (٣/ ١٥٠٦)، وشرح الرضي للكافية: (١/ ١٥٢)، وتوضيح المقاصد والمسالك: (٣/ ١٢٢٤- ١٢٢٥)، وأوضح المسالك: (٤/ ١٣٩)، وتمهيد القواعد: (٨/ ٤٠٤٧).

(٣) يُنْظَر: الكتاب: (٣/ ٣١٢)، والأصول: (٢/ ٩١)، وشرح السيرافي (المخطوط): (٤/ ١٣٥)، وشرح المفصل:(١/ ٦٣- ٦٤)، وشرح الكافية الشافية: (٣/ ١٥٠٦)، وشرح الرضي للكافية: (١/ ١٥٢)، وتوضيح المقاصد والمسالك: (٣/ ١٢٢٤- ١٢٢٥)، وأوضح المسالك: (٤/ ١٣٩)، وتمهيد القواعد: (٨/ ٤٠٤٧).

وتحذف ياؤه في حالة الرفع والجر، أما في حالة النصب فتثبت ياؤه مفتوحةً دون تنوين [١].

وذهب يونس بن حبيب وأبو زيد الأنصاري وعيسى بن عمر والكسائي [٢] إلى أنَّ الاسم المنقوص الممنوع من الصرف -إن كان علمًا- عُومِلَ معاملة الصحيح الممنوع من الصرف، فتظهر الفتحةُ حينئذٍ في حالة الجر كما تظهر في النصب، ويُمْنَعُ التنوينَ مطلقًا، أي أنه تَثْبُتُ ياؤه مطلقًا، ويحذف التنوين منها، وتظهر الفتحة في حالتي النصب والجر.

واحتجَّ هؤلاء بقول الراجز:

قَدْ عَجِبَتْ مِنِّي ومِنْ يُعَيْلِيَا
لَمَّا رَأَتْنِي خَلَقًا مُقْلَوْلِيا [٣]

فقد جاء الشاعر بقوله: (يعيليا) مجرورًا، وأثبت الياء محركة بالفتح، وأما الألف فهي للإطلاق. وقيل [٤]: إنها لغة لبعض العرب.

ورَدَّ الجمهورُ ما احتجَّ به يونسُ ومن تَبِعَهُ بأن ذلك ضرورةٌ شعرية، أُجْرِيَ المنقوص فيها مُجْرى الصحيح، وهو كقول الشاعر:

فلَوْ كَانَ عَبْدُ اللهِ مولىً هَجَوْتُهُ وَلَكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا [٥]

(١) يُنْظَر: ارتشاف الضرب: (٢/ ٨٨٩ -٨٩٠)، وتوضيح المقاصد والمسالك: (٣/ ١٢٢٤- ١٢٢٥)، وأوضح المسالك: (٤/ ١٣٩)، وتمهيد القواعد: (٨/ ٤٠٤٧).

(٢) يُنْظَر: الكتاب: (٣/ ٣١٢)، والأصول: (٢/ ٩١)، وارتشاف الضرب: (٢/ ٨٨٩)، وتوضيح المقاصد والمسالك: (٣/ ١٢٢٤ -١٢٢٥)، والمساعد: (٣/ ٣١)، وأوضح المسالك: (٤/ ١٣٩)، وتمهيد القواعد: (٨/ ٤٠٤٧).

(٣) بيتان من مشطور الرجز، عُزِيَا إلى الفرزدق، ولم أقف عليهما في ديوانه. يُنْظَر: الكتاب: (٣/ ٣١٥)، والمقتضب: (١/ ١٤٢)، وما ينصرف وما لا ينصرف: (١١٤)، والأصول: (٣/ ٤٤٤)، ما يحتمل الشعر من الضرورة: (٧٢)، وما يجوز للشاعر في الضرورة: (١٩٧)، والممتع: (١/ ٣٥٣)، وضرائر الشعر: (٤٣)، وشرح الكافية الشافية: (٣/ ١٥٠٧)، وتوضيح المقاصد والمسالك: (٣/ ١٢٢٥)، وأوضح المسالك: (٤/ ١٣٩)، وتمهيد القواعد: (٨/ ٤٠٤٧).

(٤) يُنْظَر: شرح المفصل: (١/ ٦٤)، وشرح الأشموني: (٣/ ٢٤٦)، خزانة الأدب: (١/ ٢٣٥).

(٥) بيتٌ من الطويل عُزِيَ إلى الفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه، وهو بيت سيار في كتب النحويين. يُنْظَر: الكتاب: (٣/ ٣١٣)، والمقتضب: (١/ ١٤٣)، وما ينصرف وما لا ينصرف: (١١٤)، والأصول:=

حيث عَامَلَ الشاعرُ الاسمَ المنقوصَ الممنوعَ من الصرف في حالة الجر معاملةَ الاسم الصحيح، فأثبت الياء، وأَظْهَرَ الفتحة، وهي ضرورة شعرية.

ومثله بيت الشاهد المتقدم أيضًا:

أَبِيْتُ عَلَى مَعَارِيَ فَاخِرَاتٍ بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمِ العِبَاطِ

فكل هذه الأبيات أثبتت فيها الياء في حالة الجر ضرورةً، فكانت مثل إثبات ياء (يعيلي) علمًا في الرجز السابق.

أما بيت الشاهد فقد قيل فيه: إنَّ الشاعر لو قال: (معارٍ) فجاء بها منونةً على القياس لم ينكسر البيت[١]، والذي حَمَلَه على هذه الضرورة الفرارُ من الزحاف في الشعر[٢].

قال أبو سعيدٍ السيرافيُّ: «وربما حَمَلَهم على هذا الفرارُ به من الزحاف في الشعر، وإن كان البيت يَتَقَوَّمُ بالإنشاد على ما ينبغي أن يكون عليه الكلام»[٣].

وبيان ذلك أن تفعيلة الوافر (مُفَاعَلَتُنْ) (/ / 0 / / / 0) ستكون حينئذٍ معصوبة، والعَصْب: إسكان الخامس المتحرك، فتسكن لامها حينئذٍ، فتصير: (مُفَاعَلْتُنْ) (/ / 0 / 0 / 0)، وتحول إلى (مَفَاعِيلُنْ) وهو زحاف حَسَنٌ[٤]، لكنَّ الشاعر فَرَّ منه.

=(٣/ ٤٤٥)، ما يحتمل الشعر من الضرورة: (٧١)، والتعليقة: (٣/ ١٤٤)، والخصائص: (١/ ٣٣٥)، (٣/ ٦٣)، وما يجوز للشاعر في الضرورة: (١٩٩)، وشرح المفصل: (١/ ٦٤)، وضرائر الشعر: (٤٢)، وشرح الرضي: (١/ ١٥٢)، والدر المصون: (٥/ ٣٢٢)، وأوضح المسالك: (٤/ ١٤٠)، وخزانة الأدب: (١/ ٢٣٥).

(١) يُنْظَر: الأصول: (٣/ ٤٤٤)، ما يحتمل الشعر من الضرورة: (٧٠)، والخصائص: (١/ ٣٣٥)، (٣/ ٦٣)، والصحاح: (عرا) (٦/ ٢٤٢٤)، والمحكم: (٢/ ١٦٧- ١٦٨)، وضرائر الشعر: (٤٣)، والمقاصد الشافية: (١/ ٤٩٨).

(٢) يُنْظَر: ما يحتمل الشعر من الضرورة: (٧٣)، والخصائص: (١/ ٣٣٥)، (٣/ ٦٣)، والمقاصد الشافية: (١/ ٤٩٨).

(٣) يُنْظَر: ما يحتمل الشعر من الضرورة: (٧٢ -٧٣).

(٤) يُنْظَر: العروض لابن جني: (٨٢)، والقسطاس في علم العروض للزمخشري: (٣٩)، وعلم العروض والقافية، د.عبد العزيز عتيق: (٥٤).

لم تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي العُلَبِ[1]

استشهد به النحويون على أنَّ العَلَم المؤنثَ الثُّلاثيَّ ساكنَ الوَسَط، إذا لم يَكُنْ أَعْجَمِيًّا، ولا مُذَكَّرَ الأَصلِ يجوز فيه الصَّرْفُ ومَنْعُهُ، وقد وَرَدَ في هذا البيت عَلَمٌ مؤنث بهذه الشروط، وهو (دَعْد)، فجاء به الشاعر مصروفًا في المرة الأولى، وغير مصروف في الأخيرة.

وذهب الجمهور إلى أن منعه من الصرف أكثرُ من صرفه؛ لتحقق الشرطَين: العلمية والتأنيث[2]، واحتجوا لإجازة صرفه بأنه لَمَّا سَكَنَ الأَوْسَطُ منه، وكان مؤنثًا صار خفيفًا، فجاز صَرْفُه[3].

وذهب أبو عليٍّ الفارسيُّ إلى أن العرب قد التزمتْ صَرْفَ العلم الثلاثي الأعجمي ساكن الوسط، نحو: (نوحٍ ولوطٍ)؛ لِخِفَّتِهِ، وهذا يُقَوِّي قَوْلَ مَنْ صَرَفَ العلم الثلاثي المؤنث[4].

(١) بيت من المنسرح لجرير في ملحقات ديوانه: (١٠٢١)، ولعبيدالله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه أيضًا: (١٧٨)، ويُنْظَر: الكتاب: (٣/ ٢٤٢)، وماينصرف وما لا ينصرف: (٦٨)، والخصائص: (٣/ ٦٣)، (٣١٩)، والمفصل: (٣٦)، واللباب: (١/ ٥٠٨)، وشرح المفصل: (١/ ٧٠)، والبحر المحيط: (١/ ٣٧٩)، والدر المصون: (١/ ٣٩٥)، (١٠/ ١٠٩)، وشرح شذور الذهب: (٥٩٦)، وتاج العروس: (صرف) (٢٤/ ٢٢). وتتلفّع: أي تلتحف بالثّوب. و (العُلَب) : جمع عُلْبَة ؛ وهو: إناءٌ من جلد يشرب به الأعراب. كنَّى بذلك عن تَخَضُّرِها ورِقَّتِها.

(٢) يُنْظَر: الكتاب: (٣/ ٢٤١ -٢٤٢)، والمقتضب: (٣/ ٣٥٠)، وماينصرف وما لا ينصرف: (٦٧)، والخصائص: (٣/ ٣١٩)، واللباب: (١/ ٥٠٨)، وشرح المفصل: (١/ ٧٠)، وشرح الكافية الشافية: (٣/ ١٤٩١)، وشرح ابن الناظم: (٦٥١)، والتذييل والتكميل: (المخطوط) (٦/ ٣٦٥)، وارتشاف الضرب: (٢/ ٨٧٨)، وتوضيح المقاصد والمسالك: (٣/ ١٢٠٧)، وتمهيد القواعد: (٨/ ٤٠١٢)، وشرح شذور الذهب: (٥٩٦)، والتصريح: (٢/ ٢١٨).

(٣) يُنْظَر: ماينصرف وما لا ينصرف: (٦٨)، شرح شذور الذهب: (٥٩٦)، توضيح المقاصد والمسالك: (٣/ ١٢٠٧)، وشرح الأشموني: (٣/ ١٥٥).

(٤) يُنْظَر: الإيضاح العضدي: (٢٩٨)، والتذييل والتكميل: (المخطوط) (٦/ ٣٦٥)، وارتشاف الضرب: (٢/ ٨٧٨)، وتوضيح المقاصد والمسالك: (٣/ ١٢٠٧)، وتمهيد القواعد: (٨/ ٤٠١٢)، وشرح الأشموني: (٣/ ١٥٥).

وذهب الأخفش[١] والزجاجُ[٢] إلى وجوب مَنْعِ العلم المؤنث الثلاثي سكان الوسط من الصرف، واعْتَرَضَ الزجاجُ رأيَ الجمهور بأنه لو كانتْ هذه العلةُ تُوجِبُ الصرفَ لم يَجُزْ تَرْكُ الصرف؛ لإجماع الجمهور على أن الاختيار مَنْع الصرف، وعلى الجمهور أن يُبيِّنُوا من أين يجوز الصرف، وإذا بَيَّنُوا وَجَبَ أَلَّا يجوزَ مَنْعُ الصرف حينئذٍ[٣]. ومُرَاد الزجّاج بذلك أنَّ السكون لا يُغَيِّرُ حُكْمًا أَوْجَبَهُ اجتماعُ علّتين تمنعان الصرف.

وخَرَّج الزجَّاجُ الصرفَ في بيت الشاهد بأنه ضرورة شعرية[٤]، وكأنما أراد ابنُ جني أن يَردَّ على الزجاج في حُكْمِه على بيت الشاهد بالضرورة، فقال معلِّقًا على البيت: «كذا الروايةُ بصَرْف «دَعْدٍ» الأُوْلى، ولو لم يَصْرِفْها لَمَا كَسَرَ وَزْنًا، وَأَمِنَ الضرورةَ أو ضَعْفَ إِحْدَى اللُّغَتَين»[٥].

وبيان ذلك أن الشاعر لو جاء بكلمة (دَعْد) الأولى غير مصروفة لقال: (دَعْدُ وَلَمْ)، وحينئذٍ تكون التفعيلة (مُسْتَفْعِلُنْ) (/ 0/ 0// 0) مطويَّةً، والطَّي: حَذْفُ الرابع الساكن، فتصير (مُسْتَعِلُنْ)، وتحول إلى (مُفْتَعِلُنْ) (/ 0// /0)، وهو زحافٌ سائغ كثير في تفعيلة (مستفعلن)[٦]، ولا سيما في البحر المنسرح. وقد سبق بيان ذلك مُفَصَّلًا[٧].

(١) يُنْظَر: اللباب: (١/ ٥٠٨)، وارتشاف الضرب: (٢/ ٨٧٨)، وتوضيح المقاصد والمسالك: (٣/ ١٢٠٧)، ومغني اللبيب: (١/ ٣٤١)، وشرح الأشموني: (٣/ ١٥٥).

(٢) يُنْظَر: ماينصرف وما لا ينصرف: (٦٨)، وشرح الكافية الشافية: (٣/ ١٤٩٢)، وتوضيح المقاصد والمسالك: (٣/ ١٢٠٧)، وشرح شذور الذهب: (٥٩٦)، وشرح الأشموني: (٣/ ١٥٥).

(٣) يُنْظَر: ماينصرف وما لا ينصرف: (٦٨).

(٤) يُنْظَر: المرجع السابق: (٦٨).

(٥) الخصائص: (٣/ ٦٣).

(٦) يُنْظَر: العروض لابن جني: (٧٤)، وعلم العروض والقافية، د. عبد العزيز عتيق: (٤٧).

(٧) يُنْظَر: (ص: ٤٤٥).

إِنِّي مُقَسِّمُ مَا مَلَكْتُ فَجَاعِلٌ جُزْءًا لآخِرَتِي ودُنْيَاً تَنْفَعُ[1]

استشهد به النحويون على أن الشاعر صَرَفَ (دُنْيا) وهي ممنوعة من الصرف؛ لضرورة الشعر، بالرغم أن الشاعر لم يستفد شيئًا من صَرْفها، فالوزن واحد بالصرف وعدمه[2].

وقد اتَّفَقَ النحويون على جواز صرف الممنوع من الصرف في الشعر[3]، لكن عُزِيَ إلى البصريين[4] أنهم قد استثنَوا من ذلك ما فيه ألف التأنيث المقصورة، فمنعوا صَرْفَهُ في الشعر؛ لأنه لا يُفِيدُ الشاعرَ شيئًا في الوزن، فهو مُسْتَوٍ فِي الرفع والنصب والجر، ولأَنَّهُ إِذا زِيدَ فِيهِ التَّنْوِينُ سَقَطَت الألفُ؛ لالتقاء الساكنين، فينقص بِقدر مَا زيد[5].

وعُزِيَ هذا الرأي إلى متأخري النحويين[6]، وقد نَصَّ ابنُ بابشاذ[7] على عدم جواز صرف الممنوع من الصرف لما فيه ألف التأنيث المقصورة في الشعر.

قال ابنُ بابشاذ: «فإذا ثَبَتَ هذا فكُلُّ ما لا ينصرفُ يجوز صَرْفُه ضرورةً إلا إذا كان

(١) بيت من الكامل للمُثَلَّم بن رياح المري من شعراء الحماسة. يُنْظَر: شرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري: (٢/ ١٠٠٧)، وضرائر الشعر: (٢٥)، وتوضيح المقاصد والمسالك: (٣/ ١٢٢٦)، والمقاصد النحوية: (٤/ ٣٦٧)، وشرح الأشموني: (٢/ ٥٤٢)، وخزانة الأدب: (٨/ ٢٩٧).
والشاهد على رواية ابن الأعرابي بالتنوين، والأشهر بلا تنوين. يُنْظَر: شرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري: (٢/ ١٠٠٧)، وضرائر الشعر: (٢٥)، وتوضيح المقاصد والمسالك: (٣/ ١٢٢٦).

(٢) يُنْظَر: شرح المفصل: (١/ ٦٧)، وضرائر الشعر: (٢٥)، وتوضيح المقاصد والمسالك: (٣/ ١٢٢٦).

(٣) يُنْظَر: المقتضب: (٣/ ٣٥٤)، وشرح اللمع لابن برهان: (٢/ ٤٧٦)، والإنصاف: (٢/ ٤٩٣)، وشرح المفصل: (١/ ٦٧)، وشرح الكافية الشافية: (٣/ ١٥٠٩).

(٤) يُنْظَر: ضرائر الشعر: (٢٤)، وشرح الرضي على الكافية: (١/)، وارتشاف الضرب: (٥/ ٢٣٨٠)، وهمع الهوامع: (١/ ١١٩).

(٥) يُنْظَر: شرح المفصل: (١/ ٦٧)، وضرائر الشعر: (٢٤)، وشرح الرضي على الكافية: (١/ ١٠٧)، تمهيد القواعد: (٤٠٨٢)، وهمع الهوامع: (١/ ١١٩).

(٦) يُنْظَر: تمهيد القواعد: (٨/ ٤٠٨١).

(٧) في شرحه لجمل الزجاجي: (٣٩٩).

في آخره ألفُ التأنيث المقصورة، مثل: حُبْلَى ودُنْيَا، فإنَّ صَرْفَه لا يزيد من وَزْنِهِ ولا ينقص منه فلم يكنْ لِصَرْفِهِ مَعْنىً»[١].

وأُجِيبَ عن ذلك بأنَّ في صرفه فائدةً، وذلك أنَّ الكلمة التي في آخرها ألف نحو: «سَكْرَى» إذا نُوِّنَتْ، فجاء بعدها ساكنٌ، واضطر المتكلم إلى النطق بذلك كَسَرَ التنوينَ؛ لالتقاء الساكنين، ولا سيما المحتاج إلى ذلك لإقامة الوزن، فكما يُقال: (مررتُ بفتىً انطلقَ، يقال: (مررتُ بِسَكْرَىً انْطَلَقَتْ)، فيَكْسِرُ التنوين، ويُقَام الوزنُ بذلك، ولا شَكَّ أنَّ ذلك لا يَتَأَتَّى مع الألف[٢].

أما ابنُ عصفور فقد ردَّ عَدَم إجازة صَرْف الممنوع من الصرف لما فيه ألف التأنيث المقصورة في الشعر بأن الشِّعْر يجوز فيه ما لا يجوز فيه غيرُه وإن كان الشاعرُ غيرَ مُضْطَرٍّ إلى ذلك؛ لإقامة الوزن، قال: «والصحيح أنَّ صَرْفَه جائِزٌ؛ لِمَا بَيَّنَّاه قَبْلُ من أنَّ الشِّعْر قد يَسُوغُ فيه ما لا يسوغ في الكلام، وإنْ لم يضطر إلى ذلك الشاعر»[٣].

(١) شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ: (٣٩٩).

(٢) يُنْظَر: تمهيد القواعد: (٤٠٨٢)، وهمع الهوامع: (١/ ١١٩).

(٣) ضرائر الشعر: (٢٥-٢٤).

(الجوازم)

مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرُ
فَيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ الْمَزَاجِرُ[١]

استشهد به النحويون في قوله: (فَيَدْنُ مِنِّي) على أن الشاعر حَذَفَ لام الأمر، وبَقِيَ الفعل المضارع بعده مجزومًا، فيكون قد حَذَفَ الجازم، وأَبْقَى عَمَلَه[٢]، وهذا خاصٌّ بالشعر[٣]، وهو أقبحُ من إضمار حرف الجر وإبقاء عمله[٤]؛ لأنَّ حرفَ الجر لا يعمل مع الحذف فحَرْفُ الجزم أَوْلى؛ لأن حرف الجر أَقْوَى من حرف الجزم؛ لأن حرف الجر من عوامل الأسماء، وحرف الجزم من عوامل الأفعال، وعوامل الأسماء أَقْوَى من عوامل الأفعال، فإذا كان الأقوى لا يعمل مع الحذف فالأَضْعَفُ أَوْلَى بِأَلَّا يعمل محذوفًا[٥].

وخَرَّجوا[٦] بيت الشاهد بأنَّ العربَ قد تحذفُ اللام تخفيفًا، وتُبْقِي الفعل المضارع على صورته، كقول الشاعر:

---

(١) بيتان من مشطور الرجز، لم أقف على قائلهما، يُنْظَر: معاني القرآن للفراء: (١/ ١٦٠)، والخصائص: (٣/ ٣٠٦)، وسر صناعة الإعراب: (١/ ٣٩٢)، والإنصاف: (٢/ ٥٣٣)، وضرائر الشعر: (١٥٠)، وشرح الكافية الشافية: (٣/ ١٥٧١)، وشرح التسهيل: (٤/ ٦٠)، ورصف المباني: (٢٥٦)، ولسان العرب: (٤/ ٣١٩) (زجر)، وتمهيد القواعد: (٩/ ٤٣٠٣)، وتاج العروس: (١١/ ٤١٣) (زجر).

(٢) يُنْظَر: معاني القرآن للفراء: (١/ ١٦٠).

(٣) يُنْظَر: الكتاب: (٣/ ٩)، والمقتضب: (٢/ ١٣٢)، والأصول: (٢/ ١٥٧)، (١٧٤)، والمسائل المنثورة: (١٥٩)، والخصائص: (٣/ ٣٠٦)، وضرائر الشعر: (١٤٩)، وشرح التسهيل: (٤/ ٦٠)، وشرح الكافية الشافية: (٣/ ١٥٧١)، وتمهيد القواعد: (٩/ ٤٣٠٢).

(٤) سبق تفصيل ذلك في (ص: ٤٦٦).

(٥) يُنْظَر: علل النحو للوراق: (١٤٩)، والإنصاف: (٢/ ٥٠٤)، وشرح المفصل: (٧/ ٦٢)، والشرح الصغير للمقدمة الجزولية: (٧٥)، وضرائر الشعر: (١٤٩).

(٦) يُنْظَر: شرح التسهيل: (٤/ ٦٠)، وتمهيد القواعد: (٩/ ٤٣٠٧).

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيءٍ تَبَالا[١]

أراد: لِتَفْدِ نَفْسَكَ ...

وقول الآخر:

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوضَةِ فَاخْمِشِي لَكِ الوَيْلُ وَجْهَ الحرِّ أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى[٢]

أراد: لِيَبْكِ مَنْ بَكَى.

وأجاز الكسائيُّ[٣] حذفَ لام الأمر، وبقاء الجزم في المضارع في النثر أيضًا، واستدل بقوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ ﴾ [إبراهيم:٣١]، والأصل: (لِيُقِيمُوا)، وبقوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ [الجاثية:١٤]، والأصل: (لِيَغْفِرُوا).

---

(١) بيت من الوافر يُنسب إلى أبي طالب، وإلى الأعشى، وإلى حسان بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وليس في دواوينهم. يُنْظَر: الكتاب: (٣/ ٨)، والمقتضب: (٢/ ١٣٢)، واللامات للزجاجي: ٩٦)، وشرح السيرافي: ١/ ٩٢)، وسر صناعة الإعراب: ١/ ٣٩١)، والإنصاف: ٢/ ٥٣٠)، وأسرار العربية: ٣١٩)، وشرح المفصل: ٧/ ٣٥)، والمقرب: ١/ ٢٧٢)، ورصف المباني: ٢٥٦)، والجنى الداني: ١١٣)، وشرح شذور الذهب: ٢٧٥)، ومغني اللبيب: ١/ ٢٢٤)، وخزانة الأدب: ٩/ ١١.

ومعنى (تبالا): أي ما يضر ويسوء.

(٢) بيت من الطويل لمتمم بن نويرة يرثي أخاه مالكًا والقتلى الذين كانوا معه بعدما قَتَلَهم جيش خالد بن الوليد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. يُنْظَر: ديوانه: ٨٤)، والكتاب: ٣/ ٩)، والمقتضب: ٢/ ١٣٠)، والأصول: ٢/ ١٥٧)، وسر صناعة الإعراب: ١/ ٣٩١)، وأمالي ابن الشجري: ٢/ ١٥١)، والإنصاف: ٢/ ٥٣٢)، والتبيين: ١٧٩)، وشرح المفصل: ٧/ ٦٠)، ومغني اللبيب: ١/ ٢٢٥)، وخزانة الأدب: ٩/ ١٢.

والبعوضة: ماء لبني أسد في بادية نجد. وفي هذا الموضع قُتِل مالكٌ وأصحابه. يُنْظَر: معجم ما استعجم: ١/ ٢٦٠-٢٦١)، ومعجم البلدان: ١/ ٥٤٠.

(٣) يُنْظَر: المسائل المنثورة: ١٥٩)، وشرح التسهيل: ٤/ ٦٠)، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٥٦)، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٣/ ١٢٦٩)، ومغني اللبيب: ١/ ٢٢٥)، وتمهيد القواعد: ٩/ ٤٣٠٨.

أما المبرد فقد مَنَعَ حذف لام الأمر إطلاقًا لا في شعر ولا في غيره، وأنكر على النحويين إجازتهم ذلك في الشعر(١).

ولما استدلّ أبو زكريا الفراءُ ببيت الشاهد على أنَّ حَذْفَ لام الأمر وبقاء الجزم في المضارع خاصٌّ بالشعر اعترضه أبو عثمان المازني في حَلْقَتِه في قِصَّةٍ أوردها ابن جني بقوله: «قال أبو العبَّاس: حَدَّثَني أبو عثمان قال: جلستُ في حَلْقَة الفرَّاء، فسمعته يقول لأصحابه: لا يجوز حَذْفُ لام الأمر إلا في شعر، وأنشد:

مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ أَبِّي شَاعِرُ
فَيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ الْمَزَاجِرُ

قال: فقلتُ له: لِمَ جَازَ في الشعر ولم يجز في الكلام؟ فقال: لأنَّ الشعر يُضْطَرُّ فيه الشاعر فيَحْذِف، قال: فقلتُ: وما الذى اضْطَرَّهُ هنا، وهو يُمْكِنُهُ أنْ يقول: فَلْيَدْنُ مِنِّي؟ قال: فَسَأَلَ عَنِّي، فقيل له: المازنيُّ، فَأَوْسَعَ لي»(٢).

فالمازني هنا يشير إلى أن الشاعر لو جاء بالبيت على القياس، فقال: (فليدن...) لم يَخْتَلَّ الوَزْنُ، بل تعود التفعيلة إلى أصلها؛ لأن قوله: (فَلْيَدْنُ مِنْ) بوزن (مُسْتَفْعِلُنْ) (/ 0/ 0/ / 0)، أما قوله: (فَيَدْنُ مِنْ) فقد وَرَدَتْ التفعيلة فيه مخبونةً، والخبن: حذف الثاني الساكن، فصارت (مُتَفْعِلُنْ)، وتحول إلى (مفاعلن) (/ / 0/ / 0).

وأجاب ابنُ جني عن اعتراض المازني بأن العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال السَّعة؛ أُنْسًا بها واعتيادًا لها، وإعدادًا لها لذلك عند وقت الحاجة إليها، ألا ترى إلى قوله:

(١) يُنْظَر: المقتضب: ٢/ ١٣٣)، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٨٥٦.

(٢) الخصائص: ٣/ ٣٠٦.

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعي

عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[١]

فَرَفَعَ للضرورة، ولو نَصَبَ لَمَا كَسَرَ الوَزْنَ، وله نَظَائِرُ، فكذلك قال: «فَيَدْنُ مِنِّي»، وهو قَادِرٌ على أن يقول: (فَلْيَدْنُ مِنِّي)[٢].

(١) تقدم تخريجه في (ص: ٤٣٤).

(٢) يُنْظَر: الخصائص: ٣/ ٣٠٦-٣٠٧).

(كنايات العدد)

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ[١]

استشهد به النحويون في قوله: (كم بجود مقرف) على أن الشاعر فَصَلَ بين (كم) الخبرية ومُمَيِّزِها بالجار والمجرور، وأبقى التمييز مجرورًا، وهو خاصٌّ بالشعر، أما في النثر فيَجِبُ نَصْبُ التمييز حينئذٍ[٢].

قال سيبويه: «وقد يجوز في الشعر أن تَجُرَّ وبينها وبين الاسم حاجزٌ، فتقول: كم فيها رجلٍ... فإنْ قال قائلٌ: أُضْمِر (مِنْ) بعد (فيها)، قيل له: ليس في كلِّ موضع يُضْمَرُ الجارّ، ومع ذلك إن وقوعها بعد كم أكثر. وقال: يجوز على قول الشاعر:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَا وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ

الجر والرفع والنصب على ما فَسَّرْناه»[٣].

وهذه المسألة من مسائل الخلاف بين أهل البصرة وأهل الكوفة[٤]، فقد ذهب البصريون[٥] إلى أنه لا يجوز جر المميز في هذه الحالة إلا في ضرورة الشعر، أما الكوفيون فقد أجازوا إذا فُصِلَ بين «كم» الخبرية وتمييزها بالظرف أو الجار والمجرور أن يكون التمييز مجرورًا في الشعر وفي النثر[٦]، نحو: كم عندك رَجُلٍ، واحتجَّ الكوفيون -سماعًا- بهذا البيت.

(١) سبق تخريجه في (ص: ٤٣٣).
(٢) يُنْظَر: التخمير: (٢/ ٣٠٨)، وضرائر الشعر: (١٣)، وشرح الكافية الشافية: (٤/ ١٧٠٨)، وتمهيد القواعد: (٥/ ٢٤٨٦).
(٣) الكتاب: (٢/ ١٦٧-١٦٦)، والنص منقول من نسخة بولاق: (١/ ٢٩٦-٢٩٥)؛ لأنها أدق في هذا الموضع، فقد وقع هنا اضطراب في نسخة (هارون).
(٤) يُنْظَر: الإنصاف: (١/ ٣٠٣)، وشرح الرضي: (٣/ ١٥٦-١٥٥).
(٥) يُنْظَر: الإنصاف: (١/ ٣٠٣)، والتذييل والتكميل: (١٠/ ٢٩)، وتوضيح المقاصد والمسالك: (٣/ ١٣٣٩).
(٦) يُنْظَر: الإنصاف: (١/ ٣٠٣)، والتذييل والتكميل: (١٠/ ٢٨)، وتوضيح المقاصد والمسالك: (٣/ ١٣٣٩)، وهمع الهوامع: (٤/ ٨٢).

أما القياس فقد احتجوا بأنَّ جَرَّ الاسم بعد (كم) الخبرية إنما هو بتقدير (مِنْ)؛ لأنك إذا قلت: (كم رَجُلٍ أكرمت) مثلًا كان التقدير فيه: كم مِنْ رجلٍ أكرمت، بدليل أن المعنى يقتضي هذا التقدير، وهذا التقدير مع وجود الفصل بالظرف والجار والمجرور كما هو مع عدمه، فكما ينبغي أن يكون الاسم مجرورًا مع عدم الفصل فكذلك مع وجوده(١).

وذهب يونس(٢) إلى أنه يجوز الفصل مع بقاء الجر إذا كان الظرفُ أو المجرورُ ناقصًا، ولا يجوز إذا كان تامًّا، فتقول: (كم بك مأخوذٍ أتاني، وكم اليومَ جائعٍ جاءني)، وتجعل (بك) متعلِّقًا بـ(مأخوذ)، و(اليوم) منصوبًا بـ(جائع).

ورُدَّ مذهب يونس بأنَّ العرب لم تفرق بين الظرف التام والناقص في الفصل، بل تُجريهما مُجرى واحدًا(٣).

هذا، وقد استدل بعض النحويين(٤) ببيت الشاهد على تأييد رأي الجمهور(٥) في حقيقة الضرورة الشعرية، وأنها ما وَقَعَ في الشعر مما لا يجوز مِثْلُه في النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا، بدليل أن سيبويه أجاز في البيت الرفع والنصب والجر، وهو لا يؤثر في وزن البيت، ومع ذلك جَعَلَ الجرَّ ضرورةً، مع تمكن الشاعر من الفرار من الجر إلى الرفع أو النصب. وقد سبق بيان ذلك في التمهيد(٦).

(١) يُنْظَر: الإنصاف: (١/ ٣٠٣)، وشرح الرضي: (٣/ ١٥٦-١٥٥).

(٢) يُنْظَر: شرح الرضي: (٣/ ١٥٥)، والتذييل والتكميل: (١٠/ ٢٩)، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٣/ ١٣٣٩)، وهمع الهوامع: (٤/ ٨٣)، وخزانة الأدب: (٦/ ٤٦٨).

(٣) يُنْظَر: التذييل والتكميل: (١٠/ ٢٩)، وهمع الهوامع: (٤/ ٨٣).

(٤) يُنْظَر: ضرائر الشعر: (١٣).

(٥) يُنْظَر تفصيل ذلك في: ضرائر الشعر لابن عصفور: (١٣)، والاقتراح: (٥٤)، وخزانة الأدب: (١/ ٣٣)، ولغة الشعر دراسةٌ في الضرورة الشعرية، د. محمد حماسة عبد اللطيف: (٩٨)، والضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين، د. إبراهيم الحندود: (٤٠٤).

(٦) تقدم في (ص: ٤٣٣).

الخاتمة

تبين لي من خلال هذا البحث النتائج الآتية:

١. تَرَجُّح مفهوم الجمهور للضرورة الشعرية من خلال استعراض بعض شواهد البحث، وهو أن الضرورة ما وَقَعَ في الشعر مِمَّا لا يجوز وقوعه في النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا، أي أنَّ للشعر لغةً تُمَيِّزُهُ عن النثر.

٢. أنَّ العرب لا تركب الضرورة إلا حيث يريدون صناعة دهشةٍ للمتلقي بنصوصهم الشعرية، وأنهم يتفاخرون بالبيان والفصاحة، وباقتدارهم على الإتيان بوجوه الكلام المتعددة.

٣. أن بعض الشعراء يُغَلِّبُ الحس الإيقاعي، فيركب الضرورة، ويخالف الأصل المطرد؛ حفاظًا على اتساق البيت في الإيقاع، وإن كان ثمة زحافات تعيد البيت إلى الاطِّراد.

٤. أن محققي النحويين قد أطلق مصطلح: (الشذوذ) على بعض شواهد الضرائر؛ ليَسْلَم من الاعتراض بسلامة الوزن لو جاء الشاعر على الاطراد.

٥. أن محققي النحويين لا يلجؤون إلى الضرورة الشعرية إلا حيث يتعذر التأويل أو التخريج على وجع سائغ.

٦. أن بعض النحويين حَكَمَ على بعض لغات العرب بأنها ضرورة شعرية، وهي لغات مطردة لديهم شعرًا ونثرًا.

٧. أن الإلمام بعلم العروض يجنب الباحث من الوقوع في الحكم بالضرورة الشعرية دونما إحاطة بما يصح وقوعه زحافًا في موطن دون آخر، ولا يعني صحةُ الزحاف في تفعيلةٍ ما صحةَ وقوعه في البحور كلها، وهو خاضع لما استعملته العرب.

أهم التوصيات:

١. تأكيد عناية الباحث اللغوي بعلم العروض؛ فإنه يحمي كثيرًا من الأحكام

غير الدقيقة.

١. العناية بتفصيل الوزن في شواهد الضرورة الشعرية، فقد يفتح ذلك بابًا للخروج بحكم نحوي مختلف عما احتج به صاحب الشاهد.

٢. وجوب التفريق بين المعنى اللغوي للمصطلح العلمي ومفهوم أصحاب أهل الفن له.

المصادر والمراجع

أولًا: المخطوطات:

* التذييل والتكميل في شرح التسهيل، الأندلسي، أبو حيان، في جامعة الإمام، برقم: ٧٣٢٢-٧٣٢٦، ٥٩٩٤.

* شرح كتاب سيبويه، السيرافي، أبو سعيد، في جامعة الإمام، برقم ١٠٢٩٦- ١٠٣٠٠/ ف، مصورة عن دار الكتب المصرية، برقم ١٣٧/ نحو.

* الغرة في شرح اللمع، ابن الدهان، في جامعة الإمام، برقم ٥٧٠٤ف، ٩٨٤ف.

* المحصول في شرح الفصول لابن معط، ابن إياز، في جامعة الإمام، برقم ٢٣٨ف.

ثانيًا: الرسائل العلمية:

* شرح الإيضاح، العكبري، أبو البقاء، رسالة عالية (دكتوراه)، تحقيق: الحميدي، د.عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي، مقدمة إلى جامعة الإمام، كلية اللغة العربية، قسم النحو والصرف وفقه اللغة. ١٤٠٩هـ.

* شرح جمل الزجاجي، ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، تحقيق: السعدي، حسين علي السعدي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد.

* الشرح الصغير للمقدمة الجزولية، الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد ، تحقيق: الطريم، ناصر بن عبدالله. رسالة ماجستير. جامعة الإمام. كلية اللغة العربية، ١٤٠١هـ.

ثالثًا: الكتب المطبوعة:

* الإبانة في اللغة العربية، الصحاري العوتبي، أبو المنذر سلمة بن مسلم بن إبراهيم (العُماني الإباضي)، تحقيق: د. عبد الكريم خليفة، ود. نصرت عبد الرحمن، ود. صلاح جرار، ود. محمد حسن عواد، ود.جاسر أبو صفية. وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، سلطنة عمان. الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ (١٩٩٩ م).

* إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، البنا، أحمد، وضع حواشيه أنس مهرة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩.

* ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، الأندلسي، أبو حيان، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٨.

* إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، المطبوع باسم (معجم الأدباء)، الحموي، ياقوت، دار الفكر، بيروت، ط ٣، ١٤٠٠/ ١٩٨٠م.

* إرشاد السالك إلى حلِّ ألفية ابن مالك، إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية، تحقيق: د. محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢.
* أسرار العربية، الأنباري، كمال الدين، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
* الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦/ ١٩٨٥م.
* اشتقاق أسماء الله، الزجاجي، أبو القاسم تحقيق: عبدالحسين المبارك، مكتبة النعمان، النجف، العراق، ١٩٧٤م.
* الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٥/ ١٩٨٥م.
* إعراب القرآن (المعزوّ خطًا إلى الزجاج)، الباقولي، جامع العلوم الأصبهاني، دار الكتاب اللبنانية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦.
* الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح = رسالة الإفصاح.
* الاقتراح، السيوطي (مع شرحه: الإصباح، تأليف د. محمود فجال)، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
* أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب، أبو عمرو، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ودار عمار، عمان، ١٤٠٩/ ١٩٨٩م.
* أمالي ابن الشجري، هبة الله الحسني العلوي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣/ ١٩٩٢م.
* الانتصار لسيبويه على المبرد، ابن ولاد التميمي، أبو العباس أحمد بن محمد، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦/ ١٩٩٦م.
* الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، كمال الدين أبي البركات، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧/ ١٩٨٧م.
* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، المكتبة العصرية، بيروت لبنان. د.ت.
* ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، الشرجي الزَّبيدي، عبد اللطيف ، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧.

* الإيضاح العضدي، الفارسي، أبو علي، تحقيق: د. حسن الشاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م.
* إيضاح شواهد الإيضاح، القيسي، أبو علي الحسن؛ تحقيق: د. محمد الدعجاني، الطبعة الأولى. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
* البحر المحيط، الأندلسي، أبو حيان، حققه عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣/ ١٩٩٣م.
* البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، تحقيق: عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧/ ١٩٨٦م.
* تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين. دار الهداية، الكويت.
* التبصرة والتذكرة، الصيمري، أبو محمد، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢/ ١٩٨٢م.
* التبيان في إعراب القرآن، العكبري، أبو البقاء، تحقيق: محمد علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي بمصر، ١٣٩٦/ ١٩٧٦م.
* التبيين عن مذاهب النحويين، العكبري، أبو البقاء، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦/ ١٩٨٦م.
* تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، الأعلم الشنتمري، يوسف، مطبوع في حاشية كتاب سيبويه، طبعة بولاق.
* تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٦/ ١٩٨٦م.
* التخمير (شرح المفصل للزمخشري)، الخوارزمي، صدر الأفاضل، تحقيق: د.عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.
* التذييل والتكميل في شرح التسهيل، الأندلسي، أبو حيان، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ودار كنوز إشبيليا، ١٤١٨ه.
* تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك؛ تحقيق: محمد كامل بركات، ط١، القاهرة: وزارة الثقافة، ١٣٨٧هـ ١٩٦٣م.
* التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهري، طبعة عيسى البابي، القاهرة.

* تصريف المازني، مطبوع مع المنصف شرح كتاب التصريف، لابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، مصر، ط ١، ١٣٧٣/ ١٩٥٤م.
* التعليقة على كتاب سيبويه، الفارسي، أبو علي، تحقيق: عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط ١، ١٤١٠/ ١٩٩٠م.
* تلحين النحويين للقراء، المحيمد، د. ياسين جاسم، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى (١٤٢٦هـ).
* تمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد، محب الدين الحلبي ثم المصري، محمد بن يوسف بن أحمد، المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر، ط١، ١٤٢٨هـ.
* توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن أم قاسم المرادي، تحقيق: عبد الرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الثانية.
* التوطئة، الشلوبين، أبو علي، تحقيق: يوسف المطوع، مطابع سجل العرب، ١٤٠١هـ.
* التيسير في القراءات السبع، الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، عني بتصحيحه أوتر يرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٦/ ١٩٩٦م.
* جامع البيان في تأويل القرآن (تفسير الطبري)، ابن جرير الطبري، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المعارف بمصر، ١٣٧٤هـ.
* الجمل في النحو (جمل الزجاجي)، الزجاجي، أبو القاسم، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ببيروت، ودار الأمل، الأردن، ط ١، ١٤٠٤/ ١٩٨٤م.
* الجنى الداني في حروف المعاني، ابن أم قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣/ ١٩٩٢م.
* جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، الهاشمي، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت.
* حجة القراءات، ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٣٩٩/ ١٩٧٩م.
* الحجة في القراءات السبع، المعزوّ إلى ابن خالويه، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السادسة ١٤١٧ هـ.

* الحجة للقراء السبعة، الفارسي، أبو علي، حققه بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ١، ١٤٠٤/ ١٩٨٤م.
* خزانة الأدب ولب لسان العرب (الخزانة)، البغدادي، عبد القاهر بن عمر، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٩م.
* الخصائص في العربية، ابن جني، أبو الفتح، تحقيق: محمد النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.
* الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، أحمد بن يوسف؛ تحقيق: د.أحمد الخراط. دمشق: دار القلم. الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ - ١٤١٥هـ.
* الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، الشنقيطي، أحمد بن الأمين، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط ١، ١٩٨١م.
* درة الغواص، الحريري، تحقيق: عبدالحفيظ القرني، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
* دلائل الإعجاز، الجرجاني، عبد القاهر، قرأه وعلّق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.
* ديوان جرير بن عطية، بشرح ابن حبيب، تحقيق: نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر، ط٣.
* ديوان الخنساء. برواية ثعلب. تحقيق: أنور سويلم. دار عمار. عمّان. ١٩٨٨م.
* ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق: وليم بن الورد، ط٢، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٠م.
* ديوان زهير بن أبي سلمى = شرح ديوان زهير بن أبي سلمى.
* ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق: د. محمد يوسف نجم. بيروت. دار صادر، ١٣٧٨هـ.
* ديوان عمر بن أبي ربيعة = شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة.
* ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت، وطبعة الصاوي القاهرة، ١٣٥٤/ ١٩٣٦م.
* ديوان كعب بن زهير، بشرح أبي سعيد السكري. نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية. القاهرة. الدار القومية للطباعة والنشر، ١٣٦٩هـ.
* ديوان متمم بن نويرة؛ جمع ابتسام الصفار، بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٦٨م.
* ديوان أبي النجم العِجْلي، صنعة علاء الدين أغا، النادي الأدبي الرياض، ١٤٠١/ ١٩٨١م.
* ذم الخطأ في الشعر، أحمد بن فارس، حَقَّقَه وقدّم له وعلّق عليه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بمصر، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
* ديوان الهذليين، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥م، وهي مصورة من طبعة مطبعة دار الكتب.

* رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، ابن الطراوة النحوي، تحقيق: حاتم الضامن، وزارة الثقافية العراقية، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.
* رسالة الملائكة، المعري، أبو العلاء، تحقيق: محمد سليم الجندي، المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٦٣هـ.
* رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤٠٥/ ١٩٨٥م.
* السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٤٠٠/ ١٩٨٠م.
* سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٥/ ١٩٨٥م.
* شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك. بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
* شرح أبيات سيبويه، النحاس، أبو جعفر، تحقيق: وهبة متولي سالمة، مكتبة الشباب، القاهرة، ط ١، ١٤٠٥/ ١٩٨٥م.
* شرح أشعار الهذليين، صنعة السكري، تحقيق: عبد الستار فراج، دار العروبة، القاهرة، ١٣٨٤/ ١٩٦٥م.
* شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الأشموني، علي بن محمد، صححه مصطفى حسين أحمد، دار الفكر، بيروت.
* شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، حققه: عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت.
* شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، دار هجر، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
* شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: صاحب أبو جناح، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
* شرح حماسة أبي تمام، الأعلم الشنتمري، تحقيق: علي المفضل حمودان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٣.
* شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة ثعلب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤م، مصورة عن طبعة دار الكتب، ١٩٤٤م.
* شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأندلس، الطبعة الرابعة، ١٩٨٨م.

* شرح السيرافي = شرح كتاب سيبويه للسيرافي.
* شرح الشافية (شافية ابن الحاجب)، الإستراباذي، رضي الدين، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢/ ١٩٨٢م.
* شرح شافية ابن الحاجب، الأستراباذي، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني، ركن الدين، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م.
* شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، ومعه: «منتهى الأرب بتحقيق: شرح شذور الذهب»، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
* شرح شواهد الشافية، البغدادي، مطبوع في آخر شرح الشافية للرضي.
* شرح شواهد المغني، السيوطي، تعليقات محمد محمود الشنقيطي، واعتنى به أحمد ظافر كوجان، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
* شرح الكافية الشافية، ابن مالك؛ تحقيق: عبد المنعم هريدي. مكة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث العلمي جامعة أم القرى ١٤٠٢هـ.
* شرح الكافية للرضي، الإستراباذي، رضي الدين، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس في بنغازي.
* شرح اللمع، العكبري، ابن برهان، حققه: فائز فارس، مطابع كويت تايمز، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤/ ١٩٨٤م.
* شرح المفصل، ابن يعيش النحوي، دار صادر، مصورة من الطبعة المنيرية.
* شرح الملوكي في التصريف (أو شرح التصريف الملوكي)، ابن يعيش، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٣.
* شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك الأندلسي، تحقيق: عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧/ ١٩٧٧م.
* شرح كتاب سيبويه، السيرافي، أبو سعيد، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م، تحقيق: رمضان عبد التواب، ومحمد حجازي، ومحمد هاشم عبد الدايم.
* الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، الفارسي، أبو علي، تحقيق: د. محمود الطناحي. الطبعة الأولى. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
* الصاحبي، ابن فارس، أبو الحسين، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي، القاهرة.

* الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، الجوهري، إسماعيل بن حماد، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٣، ١٤٠٤/ ١٩٨٤م.
* ضرائر الشعر، ابن عصفور، تحقيق: إبراهيم محمد، دار الأندلس الطبعة الأولى ١٩٨٠.
* الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك، الحندود، د. إبراهيم بن صالح، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة – ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
* عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي، أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣ م.
* العروض، ابن جني، أبو الفتح، تحقيق وتقديم: د. أحمد فوزي الهيب، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الثانية: ١٤٠٩هـ (١٩٨٩م).
* علل النحو، الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠.
* علم العروض والقافية، د. عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٧هـ (١٩٨٧م).
* علوم البلاغة البيان والمعاني والبديع، المراغي، أحمد مصطفى، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
* العيون الغامزة على خبايا الرامزة، الدماميني، أبو عبد الله محمد بن بكر، بدر الدين، تحقيق: الحسَّاني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.
* الفائق في غريب الحديث، الزمخشري، تحقيق: علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية.
* الفوائد الضيائية، نور الدين الجامي، تحقيق: أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية، ١٤٠٣/ ١٩٨٣م.
* القسطاس في علم العَروض، الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤١٠ هـ ١٩٨٩ م
* الكامل في اللغة والأدب، المبرد، أبو العباس، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦/ ١٩٨٦م.

* كتاب سيبويه (الكتاب)، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨/ ١٩٨٨م، وطبعة بولاق.
* الكشاف، ، الزمخشري، أبو القاسم ، طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ١٣٩٢/ ١٩٧٢م.
* الكشف عن وجوه القراءات السبع، القيسي، مكي بن أبي طالب، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤٠٧/ ١٩٨٧م.
* اللامات، الزجاجي، أبو القاسم، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥/ ١٩٨٥م.
* اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، أبو البقاء، تحقيق: غازي طليمات، دار الفكر المعاصر ببيروت، ودار الفكر بدمشق، ط ١، ١٤١٦/ ١٩٩٥م.
* لسان العرب، ابن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت.
* لغة الشعر: (دراسةٌ في الضرورة الشعرية)، د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
* اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٥/ ١٩٨٥م.
* ما يجوز للشاعر في الضرورة، القزاز القيرواني، أبو عبدالله محمد ابن جعفر التميمي؛ تحقيق: د.محمد زغلول سلام، ود. محمد مصطفى هدارة، الإسكندرية: منشأة المعارف.
* ما يحتمل الشعر من الضرورة، السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله؛ تحقيق: د. عوض القوزي. الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
* ما ينصرف وما لا ينصرف، الزجاج، أبو إسحاق، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.
* مجاز القرآن، أبو عبيدة، معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
* مجالس ثعلب، أبو العباس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٥.
* مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط (متن الشافية وشرحها للجابردي، وحاشية الجاربردي على شرح ابن جماعة)، عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٠٤/ ١٩٨٤م.
* المحتسب، ابن جني، تحقيق: علي النجدي وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، دار سزكين، ط ٢، ١٤٠٦/ ١٩٨٦م.

* المحرر الوجيز، ابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣/ ١٩٩٣م.
* المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تحقيق: مجموعة من الأساتذة. الطبعة الأولى. القاهرة: معهد المخطوطات العربية، ١٣٧٧ ١٤١٧هـ/ ١٩٥٨ ١٩٩٦م.
* مختصر في شواذ القراءات (مطبوع باسم: مختصر في شواذ القرآن)، ابن خالويه، عني بنشره ج. برجشتراسر، المطبعة الرحمانية بمصر، ١٩٣٤م.
* المخصص، ابن سيده الأندلسي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
* المذكر والمؤنث، الأنباري، أبو بكر، تحقيق: طارق الجنابي، مطبعة العاني، بغداد، ط ١، ١٩٧٨م.
* المذكر والمؤنث، السجستاني؛ أبو حاتم، تحقيق: د. عزة حسن – بيروت وحلب: دار الشرق العربي.
* المذكر والمؤنث، الفراء، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط ١، ١٩٧٥م.
* المذكر والمؤنث، المبرد، محمد بن يزيد، تحقيق: د. رمضان عبد التواب ود. صلاح الدين الهادي، الطبعة الثانية – القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
* المسائل البصريات، الفارسي، أبو علي، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، مصر، ط ١، ١٤٠٥/ ١٩٨٥م.
* المسائل البغداديات = المسائل المشكلة للفارسي.
* المسائل العسكريات، الفارسي، أبو علي، تحقيق: علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد، ط ٢، ١٩٨٢م.
* المسائل المشكلة، الفارسي، أبو علي، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، وزارة الأوقاف العراقية، ١٩٨٣م.
* المسائل المنثورة، الفارسي، أبو علي، تحقيق: مصطفى الحدري، طبع مجمع اللغة العربية، دمشق.
* المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي التابع لجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٠/ ١٩٨٠م.

* مشكل إعراب القرآن، القيسي، مكي بن أبي طالب، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤٠٨/ ١٩٨٨م.
* معاني القراءات، الأزهري، أبو منصور، تحقيق: د. عيد مصطفى درويش ود. عوض بن حمد القوزي. مركز البحوث في كلية الآداب جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ١٩٩٣م).
* معاني القرآن، الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، تحقيق: د. عبد الأمير محمد أمين الورد. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م. وتحقيق: فائز فارس، دار البشير، ودار الأمل، ط ٣، ١٤٠١/ ١٩٨١م.
* معاني القرآن، الفراء، أبو زكريا، تحقيق: أحمد نجاتي ومحمد النجار، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٩٨٠م.
* معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، أبو إسحاق، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨/ ١٩٨٨م.
* معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب.
* معجم البلدان، الحموي، ياقوت، تحقيق: فريد الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٠/ ١٩٩٠م.
* معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، البكري الأندلسي، عبد الله بن عبد العزيز؛ تحقيق: مصطفى السقا، بيروت: عالم الكتاب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
* مغني اللبيب (المغني)، ابن هشام الأنصاري، بنشرتين: الأولى التي حققها مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٢/ ١٩٩٢م، والثانية التي حققها محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.
* المفصل في علم العربية (وبذيله المفضَّل لمحمد النعساني)، الزمخشري، أبو القاسم، دار نشر الكتب الإسلامية، لاهور، باكستان. وتحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال بيروت ١٩٩٣، ط١.
* المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، أبو إسحاق، مركز إحياء التراث الإسلامي في معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٧/ ١٩٩٦م.
* المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، محمود العيني، مطبوع في هامش خزانة الأدب، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.

* المقتضب، المبرد، أبو العباس، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
* المقرب، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: أحمد الجواري وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى، بغداد: مطبعة العاني، ١٣٩١م.
* الممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار المعرفة، ط١، ١٤٠٧/ ١٩٨٧م.
* المنصف شرح كتاب التصريف للمازني، ابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، مصر، ط ١، ١٣٧٣/ ١٩٥٤م.
* منهاج البلغاء وسراج الأدباء، القرطاجَنِّي، أبو الحسن حازم ، تقديم وتحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي.
* نتائج الفكر، السهيلي، أبو القاسم، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض.
* النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد، تصحيح علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.
* النقائض: نقائض جرير والفرزدق، أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمي البصري؛ بعناية بيفان، ليدن: مطبعة بريل، ١٩٠٥م.
* النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير سلطان، معهد المخطوطات، الكويت، ١٤٠٧.
* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (الهمع)، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧/ ١٩٨٧م.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الملخص	٤٢٨
المقدمة	٤٢٩
مفهوم الضرورة الشعرية لدى النحويين	٤٣٢
الاعتراض باستقامة الوزن فيما حُكِمَ عليه بالضرورة	٤٤١
الإعراب والبناء	٤٤١
الابتداء	٤٥٢
الفاعل	٤٥٢
تعدي الفعل ولزومه	٤٦٢
الإضافة	٤٦٨
عطف النسق	٤٧٤
النداء	٤٧٦
ما لا ينصرف	٤٧٩
الجوازم	٤٨٦
كنايات العدد	٤٩٠
الخاتمة	٤٩٢
فهرس المصادر والمراجع	٤٩٤
فهرس الموضوعات	٥٠٦